ظاهرة العطف على التوهم في الأفعال بين السماع والقياس (دراسة نحوية تحليلية)

د. مطر عبد الله إسحق محمد الجزولي
أستاذ النحو والصرف المشارك - كلية اللغة العربية - جامعة إفريقيا العالمية.

د. فهمي الزين صالح أبو كساوي
أستاذ النحو والصرف المشارك - كلية العلوم الاسلامية واللغة العربية- جامعة غرب كردفان

المستخلص:

يقوم هذا البحث على محاولة تسليط الضوء حول ظاهرة من ظواهر النحو العربي ألا وهي (ظاهرة العطف على التوهم في الأفعال بين السماع والقياس)، هذه الظاهرة عرفها النحويون منذ أيام الخليل وسيبويه... وغيرهما، واختلفوا في شأنها، واضطربت أقوالهم في تحديد مصطلح نحوي جامع مانع لها، فحملها سيبويه على (الغلط)، وحملها فريق ثان على (التوهم) وحملها فريق ثالث على (المعنى)؛لأن مصطلح (التوهم) لا يتناسب وجلال الآيات القرآنية الكريمة، ولذا عبر العلماء بـ(العطف على المعنى) تأدباً وصوناً لكتاب الله من التوهم، والتخيل، والظن... الخ، وعبروا في غير القرآن الكريم بـ(العطف على التوهم).يهدف هذا البحث على تسليط الضوء حول هذه الظاهرة (ظاهرة العطف على التوهم) فهو بحق من المواضيع اللغوية المهمة، فهو متصل بالمستويين (النحوي والصرفي)، والتمثيل له في الأدب العربي(شعراً، ونثراً) وفي القرآن الكريم ذروة الفصاحة، وقمة البلاغة. فأسلوب (العطف على التوهم) يظهر لأول وهلة أنه متكلف، ولكنه عند التدقيق، والتأمل، والتبصر، يتضح أن لجوء النحويين إليه بسبب دلالته على المعنى المراد من الكلام؛ إذ إنّ المعنى في بعض الأساليب يحتّم هذا الوجه من الإعراب والإبانة.اتبع الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي القائم على التحليل، حيث يتم جمع المادة من مصادرها الأصيلة، ومراجعها الثانوية، ثم يعكف على دراستها وتحليلها. وقد توصل البحث إلى نتائج أهمها: اعتبار(العطف على التوهم) مقيساً في بعض صوره، وبخاصة في حالتي (النصب والجر) وألا يجعل من قبيل التحمل النحوي، بل من قبيل التوسع اللغوي، واعتبار أنّ لكل وجه من وجوه الإعراب معنىً، وبعض الأساليب اللغوية لا يتضح معناها الدقيق إلا بإعراب (العطف على التوهم).

Abstract:

This research is based on an attempt to shed light on one of the phenomena of Arabic grammar, namely (the phenomenon of sympathy for illusion in verbs between listening and analogy). A mosque prevented it, so Sibawayh carried it on (mistake), a second

group carried it on (illusion) and a third party carried it on (meaning), because the term (illusion) does not fit the majesty of the noble Qur'anic verses, and so the scholars expressed (kindness to the meaning) politely and to preserve the book God is from illusion, imagination, and conjecture...etc, and they have expressed in other than the Holy Qur'an (sympathy for illusion). This research aims to shed light on this phenomenon (phenomenon of sympathy for illusion). It is truly one of the important linguistic topics, as it is connected to the two levels (grammar and morphology), and its representation in Arabic literature (poetry and prose) and in the Holy Qur'an the height of eloquence, and the pinnacle of rhetoric. The style (sympathy for illusion) appears at first sight to be pretentious, but upon scrutiny, meditation, and insight, it becomes clear that the grammarians resort to it because of its indication of the intended meaning of the speech; As the meaning in some methods necessitates this aspect of expression and clarity. In this study, the researcher followed the descriptive approach based on analysis, where the material is collected from its original sources and secondary references, and then works on studying and analyzing it. The research reached the most important results: Considering (kindness to delusion) It is measured in some of its forms, especially in the cases of (accusation and accusative), and not to make it a form of grammatical tolerance, but rather a form of linguistic expansion, and considering that every aspect of parsing has a meaning, and some linguistic methods do not clarify their exact meaning except by parsing (sympathy for illusion).

المقـــدمـة:

الحمـد للـه، والصـلاة والسـلام عـلى سـيدنا محمـد رسـول اللـه الفاتـح لمـا أغلقوالخاتـم لمـا سـبق نـاصر الحـق بالحـق والهـادي إلى صراطـك المسـتقيم وعـلى آلـه حـق قـدره ومقـداره العظيـم. وبعـد:

فـإنّ موضـوع هـذا البحـث موسـوم بـ(ظاهـرة العطـف عـلى التوهـم في الأفعـال بـين السـماع والقيـاس) هـذا الموضـوع عميـق بحـره، لا يتسـنى لي حـصره في مثـل هـذا الوقـت القصـير، ولكـن لا نبتعـد عـن المحاولـة فيـه لعـل اللـه يهـب لنـا التوفيـق لنخـرج بشيء﴿فَإِنْ لَـمْ يُصِبْهَـا وَابِـلٌ فَطَـلٌّ﴾[1].

فظاهرة (العطف على التوهم) من المواضيع المهمة؛ لأنه ذو جانب كبير من النحو العربي، وله شواهده الكثيرة في الأدب العربي (شعراً أو نثراً) وفي القرآن الكريم. والبحث يتناول الدلالات اللغوية، والاصطلاحات النحوية، لهذه الظاهرة والعلاقة بين المعنيين (اللغوي والاصطلاحي)،وكما يتناول البحث الأسباب التي أدت لاستخدام هذا المنهج، والضوابط والشروط للقول بهذه الظاهرة (العطف على التوهم).والدراسة في هذا الموضوع لم تكن إحصائية شاملة لجميع مظاهر(العطف على التوهم في الافعال) في كلام العرب المنثور والمنظوم، وفي القرآن الكريم،، وإنما اكتفت فقط بإيراد نماذج لهذه الظاهرة؛ متلمسة أوجه الحكمة فيها، إذ هي ورقة بحثية محكومة بصفحات محددة خوفاً من تضخم الدراسة وإلا فالمادة غزيرة جداً، موزعة بين كتب التفاسير، وكتب علماء اللغة والأدب، وممن اعتنوا ببلاغة الألفاظ القرآنية، وبيان أوجه الإعجاز فيها.وقد اقتضت طبيعة البحث، بحسب المادة المدروسة أن يتألف هيكله من ثلاثة محاور وخاتمة، وقائمة بالمصادر والمراجع، حيث خصص المحور الأول لمفهوم (التوهم) في اللغة،وفي الاصطلاح النحوي. وخصص المحور الثاني (التوهم) أسبابه، وشروطه، وضوابطه. وخصص المحور الثالث لنماذج من العطف على التوهم ـــ في الأفعال ـــ في الأساليب العربية، هذا وقد خلص البحث بخاتمة أشرت فيها إلى أهم المعالم البارزة لنتائج البحث، وكما قمت بتزويد البحث بفهرس للمصادر والمراجع. وآمل أن يكون في هذا البحث ما يفيد القارئ ـــ إن شاء الله.

مفهوم (التوهم) في اللغة، وفي الاصطلاح:

أولاَ: مفهوم التوهم في اللغة:

يجدر بي أن أشير هنا إلى المفهوم اللغوي للتوهم، ومادته اللغوية، قبل الخوض في بيان ما له من معنىً في النحو؛ ليكون هادياً ومرشداً إلى ذلك المعنى النحوي الاصطلاحي؛ لأن التعرف على المعنى اللغوي يساعد ويرشد إلى إدراك حقيقة ما اعتاده النحويون في استعمال هذا اللفظ (التوهم) ومشتقاته، وكما يوضح كيفية انتقاله من المعنى اللغوي إلى المعنى النحوي الاصطلاحي والعلاقة بين المعنيين(اللغوي والاصطلاحي) فها أنا ذا أعرض بعض المعاني اللغوية لكلمة (التوهم).

التوهم وبيان معانيه:

فمن تتبع مدلولات مادة (التوهم) اللغوية تبين لي أن أصل تلك المدلولات: التخيل، والتمثيل، والظن، والغلط. قال ابن فارس:»(وهم) الواو، والهاء، والميم: كلمات لا تنقاس، بل أفراد، يقال: وهمت أهم وهماً: إذا ذهب وهمي إليه»[2]،وقال الخليل:» والوهم: وهم القلب، والجمع: أوهام، وتوهمت في كذا، وأوهمته، أي: أغفلته»[3].

والوهم (بفتح الواو والهاء): الغلط[4]، قال ثعلب:» يقال: وهمت في كذا وكذا أي: غلطت»[5]، وقد جاء في الحديث الشريف:» أنه(ﷺ) صلّى فأوهم في صلاته فقيل: كأنك أوهمت في صلاتك فقال: كيف لا أوهم ورفغ أحدكم بين ظفره وأنملته»[6]،وجاء في حديث آخر:» أنه(ﷺ) سجد للوهم وهو جالس»[7]، أي: للغلط، و(الوهم) بكسر الهاء كذلك، و(التوهم): لغة في (الوهم)، قال ابن منظور:» الوهم من خطرات القلب، والجمع أوهام، وتوهم الشيء: تخيله، وتمثله، كان في الوجود،

أو لم يكن»[8]، وتوهمت الشيء وتفرسته، وتوسمته، وتبينته، بمعنىً واحد، وفي ذلك قال الشاعر[9]:

وقَفْتُ بها من بَعْد عِشْرِين حِجّةً** فَلأْيا عَرفْتُ الدارَ بَعْد تَوَهُّم

و(التوهم) التخيل: فيقال: توهم أنه مريض، ويتوهم الرسام ما يرسمه في ذهنه ثم ينقله إلى اللوحة[10]،و(التوهم):الإدراك: جاء في الحديث الشريف:» لا تدركه الأوهام»[11] فالله ـــــ سبحانه وتعالى ـــــ لا تدركه أوهام العباد؛ لأن كل ما خطر ببالك الإنسان فالله بخلاف ذلك»[12]﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾[13] وعلى الرغم من ذلك؛ فإن كلمة (التوهم) تعني درجة من درجات الإدراك والمعرفة. و(التوهم) الظن: يقال: توهمت الشيء، أي: ظننته، وأوهمت غيري إيهاماً، والتوهم مثله، وقال ابن الإعرابي:» أوهم، وَوَهَمَ ،وَوَهِمَ سواء»[14]، قال الشاعر[15]:

فإنْ أخْطأتُ أوْ أوْهَمْتُ شَيْئاً**فَقَدْ يَهِمُ المُصَافِي بالحبِيبِ

فالمتأمل في هذه المعاني التي ذكرها اللغويون في معنى (الوهم والتوهم) يرى أنه نوع من التخيل العقلي؛ لأمور غير موجودة يبني عليها الإنسان تصرفاً معيناً؛ فإنه إن صح توهمه انتهى إلى تبين ومعرفة، وإذا لم يصح، انتهى إلى الغلط والسهو، فتوهم الشيء، (ظنه)،والموهوم من الأشياء، ما ذهب إليه الوهم، والوهم ما وقع في الذهن من الخاطر... وهذا يتفق مع من يرى أن التوهم:(كالإحساسات الذاتية التي يتوهمها الشخص من غير أن يكون لها في العالم الخارجي مسبب معروف يحدثها بمعنى: أنه يجعل أحكامه مبنية على شعوره وذوقه، وعليه: فالوهم والتوهم: مرجوح طرفي المتردد فيه. فمما تقدم ذكره: نرك أنّ (التوهم) بمعناه اللغوي هو تصور أمور، وتخيلها، وتمثلها دون أن يكون لها وجود على المستوى الواقعي أو الملموس، وهذا التوهم وسيلة تتصل بالعقل والفكر؛ فإنه قد يوصل إلى واقع وحقيقة، وقد يسفر عن غلط وسهو وخطأ[16].

فهذه بعض معاني(التوهم والوهم) في مفهوم اللغة فهي كلّها تعود إلى المعنى الأصلي للمادة اللغوية الذي هو (الغلط، والظن، والتخيل، الخ).

ثانياً: مفهوم التوهم في الاصطلاح النحوي:

أقول في البدء من القواعد المقررة للنحو العربي:» أن المعمول لا بدّ له من عامل ؛ فإن وجد كان به، وإن لم يوجد فلا بدّ من تقديره، فمن ذلك أنه لا بدّ مع رفع كل كلمة، أو نصب، أو خفض أو جزم من عامل يعمل في الأسماء والأفعال المعربة، ومثلها الأسماء المبنية، والعامل عادة لفظي مثل(المبتدأ) وعمله الرفع في الخبر، و(الفعل) وعمله الرفع في الفاعل، وفي المفعولات النصب، وهناك العامل المعنوي مثل(الابتداء)الذي يرفع المبتدأ، ومنها ما ينصب، مثل(إنّ وأخواتها ، ولنْ ، وكي، الخ) ومنها ما يجزم، مثل(لم، ولما، الخ) والذي يهمنا في هذا الموضع أنه في حالة غياب العامل ووجود الأثر، فلا بدّ لنا من الافتراض، أو التأويل ؛ لإيجاد سبب أو عامل متوهم ؛ لمعرفة الأثر حتى يواكب القاعدة النحوية؛ لأنَّه لكل معمول عمل، فلا يوجد عامل بدون عمل، ولا عمل بدون معمول[17]، ومن أجل ذلك فإن التوهم يكون أحياناً توهم أنّ العامل الموجود معدوم، أو توهم أن العامل المعدوم موجود، وبعبارة أخرى: توهم وجود العامل حتى يصح

التعليل النحوي[18]،ولذا كانت فكرة العامل ـــــ ولا زالت ـــــ هي العمود الفقري في النحو العربي الذي يدور حوله الكثير من الأبحاث الرئيسة والفرعيّة. فالعامل هو الذي أحدث في آخر الكلمة رفعاً، أو نصباً، أو خفضاً، أو جزماً[19]، فظاهرة (العطف على التوهم) الذي نحن بصدد البحث عنه وعن خفاياه، ما هو إلا تقدير للعامل المفقود بدون سبب معروف[20]، وعليه: فالنحويون في هذه الظاهرة يكتفون بأثر العامل الموجود، بل يعطى له الحق في التأثير وهو محذوف، وليس المقصود بمرادهم هنا ظاهرة الحذف التي تمتلئ بها كتب النحو، وأبوابه؛ لأنَّ العامل في (التوهم) ليس موجوداً في واقع التركيب اللغوي، أمَّا في الحذف فمن المعروف أنّ لغياب العامل شروطًا ومسوغاتٍ وقرائنَ لا بدّ من مراعاتها، ولذا يرى أبو حيان الأندلسي:» أنَّ العامل في العطف على التوهم مفقود، وأثره موجود»، وعليه: فإنّ من خصائص اللغة العربية كثيراً ما تحمل مستويين:

أحدهما: غير منطوق به، والأخر: منطوق به، ولكن غير المنطوق به يتحكّم في المنطوق به، ويوجه تفسيره ؛ لأنه مراد حكماً وتقديراً[21]، فهذه نظرة سريعة في قضية العامل والمعمول في اللغة العربية.

رجوعاً إلى البدء:

أمَّا مفهوم (العطف على التوهم في الاصطلاح النحوي)، فمعناه الاصطلاحي مشتق من معناه اللغوي، فالتوهم ـــــ كما ذكرنا ـــــ يعني: التخيل، وتوهم الشيء تخيله، كان في الوجود أم لم يكن، ووهم إذا غلط، وللتوهم في الاصطلاح النحوي تعريفات كثيرة منها:

1. عطف قائم على التخيل أو الظن يبيح للمتكلم الخروج بالكلام في إعرابه على غير وجهه الذي يقتضيه الكلام توهماً؛ لوجود عامل متوهم، ويكون اللفظ المعطوف مخالفاً للمعطوف عليه يقتضي العلامة الإعرابية للمعطوف[22].
2. وقال الفراء: «التوهم هو كل معنىً احتمل وجهين ثم وقف بينهما بكلام، جاز أن يكون الآخر معرباً بخلاف الأول»[23].
3. وذكر الرماني: أن العطف على التوهم، أو التأويل، هو الحمل على معنى كلام يخالف المذكور في الإعراب، ويوافقه في المعنى[24].
4. وقال أبو البقاء: «والمراد به العطف على المعنى، أي: جوز العربي في ذهنه ملاحظة ذلك المعنى في المعطوف عليه، فعطف ملاحظاً له، وهو مقصد صواب»[25].
5. وقال هاني محمد عبد الرزاق: «المقصود من التوهم: هو إعطاء ما يستحقه حكم ما لحكم آخر لا يستحقه ؛ لشبه بين الحكمين»[26].
6. وعرفه عبد الله جاد الكريم: «بأنه تفسير تخيلي يضطر إليه النحاة والصرفيون، وذلك عن طريق الاستعانة بالمعنى في محاولة للتوفيق وتحقيق الانسجام بين ما قد يظن من خطأ في إعراب ألفاظ بعض التراكيب العربية الفصيحة والتي لا ريب في صحّتها، وبين القواعد النحوية والصرفية ومحاولة تفسير مجيئها على هذا النظم»[27].

تلك هي بعض التعريفات الاصطلاحية النحوية لهذه الظاهرة وكلها متقاربة معنىً.

فالتوهم ـــــ في جميع التعريفات السابقة ـــــ هو أن يتوهم المتكلم ويتخيل وجود معطوف عليه مفهوم من السياق فيعرب المعطوف وفق إعراب ذلك المعطوف عليه المتخيل، فكل ما تقدم ذكره تفسير لبعض الظواهر اللغوية التي تعجز أقيسة النحويين والصرفيين عن استيعابها، وإخضاعها لقواعدهم. وفي هذا الشأن والسياق يذكر السيوطي:» إنه من سنن العرب التوهم والإيهام، وهو أن يتوهم أحدهم شيئاً، ثم يجعل ذلك كالحق»[28].

فالنحاة العرب لجأوا إلى استخدام التوهم بعد التفكير في معنى التركيب فالمعنى هو الذي يدفعهم لذلك، ولسنا الآن بصدد مناقشة قضية(اللفظ والمعنى) ولكن نوضح بصورة موجزة مدى اهتمام العرب البالغ بالمعنى الذي كان يرتكز عليه استخدام النحويين لمنهج التوهم، وآكد ما نستفتح هذا الأمر ـــــ أعني: عناية العرب والنحويين بالمعنى ـــــ قول ابن جني:» إن العرب كانت تعنى بألفاظها، فتصلحها، وتهذبها، وتراعيها، وتلاحظ أحكامها بالشعر تارة، وبالخطب تارة أخرى، بالأسجاع التي تلتزمها، وتتكلف استمرارها؛ فإن المعاني أقوى عندها، وأكرم عليها، وأفخم قدراً في نفوسها»[29]، فالمعنى هو الذي جعل العرب:» تحمل على ألفاظها لمعانيها حتى لا تفسد الإعراب لصحة المعنى»[30]، فالنحاة وعلماء اللغة يقررون: من أنّ كل جملة صحيحة نحوياً تعد جملة مستقيمة، ولكن الحكم على هذه الاستقامة بالحسن والكذب يتعلق بالمعنى الذي تفيده عناصر الجملة عندها فترابط نحوياً[31]،هذا ويرى ابن جني قائلًا: «رأيت غاية المعنى للفظ، وكون اللفظ خادماً للمعنى، مشيداً به، وأنه إنما جيء به له، ومن أجله، وأما غير هذه الطريقة من الحمل على المعنى عليه وإضمار المصدر لدلالة الفعل عليه، وحذف الحروف والأجزاء التوام ، والحمل وغير ذلك حملاً عليه، وتصوراً له وغير ذلك، مما يطول ذكره، ويمل أيسره ـــفأمر مستقر، ومذهب غير مستنكر»[32]. فاللغة دائماً تصطنع الوسائل التي تعين على جلاء المراد وكشف اللبس[33]، ولكل ما تقدم صرح النحويون: بأنَّ الحمل على المعنى أكثر في كلامهم من أن يحصى، فالمعاني هي التي تصرف التراكيب وتتصرف بها، ولا يصح العكس، ولو أخذ النحويون جميعاً بهذا لاستغنوا عن كثير من التأويلات الضعيفة والتعليلات الباطلة، فاللغة بجانب كونها حاملة لمجموعة من المعاني في صيغة كلامية لفظية لا ينبغي تغافلها، ومن هنا قالوا:» إذا اجتمع الحمل على اللفظ والحمل على المعنى ،بدئ بالحمل على اللفظ، وعلل ذلك بأن اللفظ هو المشاهد المنظور إليه، وأما المعنى فخفي راجع إلى مراد المتكلم، فكانت مراعاة اللفظ والبدء به أولى، وأن اللفظ متقدم على المعنى؛ لأنك أولاً ما تسمع اللفظ فتفهم معناه عقبه، فاعتبر الأسبق[34]، وعليه: فمناط منهج التوهم هو النظر للألفاظ المكونة للتركيب وعند مخالفتها للقاعدة يلجأ النحويون إلى الاستعانة بالمعنى للتوفيق بين النصوص والقواعد، وقد أشار الدكتور/أحمد علم الدين الجندي لهذا السبب من أسباب التوهم بقوله:» ومما يؤكد قوة المعاني على المباني أن أساليب كثيرة لم تلتزم بقواعد النحاة، ولم يجد النحاة مندوحة لقبول تلك الأساليب في نظرهم إلاّ بحملها على المعنى، و(الحمل على المعنى) مصطلح يكثر دورانه في قضايا النحو العربي، وتلك الأساليب المخالفة لم تلبث أن ثبتت

أقدامها حتى أصبحت من سنن العرب»[35]، وقد لعب الحمل على المعنى، والاهتمام به من قبل العرب، والنحويين من الأسباب الرئيسة لاستخدام هذا المنهج (التوهم) لدى النحويين؛ لأن المعنى هو الذي يتحكم في العمل النحوي ويوجهه[36]، فالمعنى من الأمور التي كانت لها أثرها من الدراسات العربية بعامة.

ثالثًا: مصطلح (التوهم) بين القبول والرفض:

استخدم النحويون منهج (التوهم) في معالجة مسائل وقضايا كثيرة وقالوا: بـ(التوهم) فيها، إذا كانت شعراً عربياً، أو نثراً، وإذا كانت قرآناً سموه بـ(الحمل على المعنى) تأدباً مع القرآن الكريم في حين(التوهم) ينسب للفراء، لا للقرآن ومنزله (جل جلاله) وعزّ كماله، ولكن على الرغم من هذا التوجيه من كبار علماء النحو على الأخذ بهذه الظاهرة، والعمل به إلا إنها لم تكن موضع إجماع منهم، فمنهم من يراه غلطاً لا يعتد به وفي ذلك يقول ابن الأنباري:» وهذا من الشاذ الذي لا يعتدّ به لقلته وشذوذه، وذهب لمنع الأخذ به أبو حيان في آخر مؤلفاته:(ارتشاف الضرب) ـــــ وقد كان يأخذ بالتوهم ـــــ وها هو هنا يقول:» الخفض على التوهم ممنوع، عامة النحويين لا يجيزونه، وأجاز الكسائي والفراء قياساً، ويعقب بقوله:» العطف على التوهم لا ينقاس، خلافاً للفراء»[37] على الرغم من أنه هو الذي شارك في وضع أسس وضوابط وشروط على التوهم، وفي ذلك قال:» لا بدّ أن يكون المعنى متحداً في المعطوف والمعطوف عليه، وأكّد البغداديّ ـــــ أيضاً ـــــ أنّ هذا لا يجوز القياس عليه، وذلك بعد أن أورد قول زهير بن أبي سلمى[38]:

بَداليَ أني لَسْتُ مُدْرِكَ ما مَضَى**ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائيا

وقال:» وهذا لا يجوز القياس عليه»[39]، ولذلك أرى انقسام النحويين حول قبول منهج العطف على التوهم ـــــ سواء منسوب للعرب، أو للنحويين ـــــ أو رفضه، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى الذين أخذوا به يختلفون ـــــ أيضاً ـــــ حول قياسيته هل يجوز القياس على التوهم أو لا؟.

بداية نلاحظ: أن حدة هذا الخلاف تخف بالنسبة لكلام العرب ـــــ شعراً أو نثراً ـــــ فهم أي: علماء النحو جميعاً متفقون على توهم العرب في معظم الأمثلة التي ستأتي ذكرها وتحليلها ـــــ في هذا البحث ـــــ ولكنهم عند تعرض القرآن الكريم لهذا المنهج خففوا من هذه الظاهرة وأسموه:(الحمل على المعنى)، وقال عبد الله أحمد جاد كريم:» وليتهم اتفقوا عليه منهجاً معتبراً لديهم»[40]، ولكنهم مع ذلك انقسموا إلى مذهبين:

المذهب الأول: الرافضون للتوهم:(الحمل على المعنى في القرآن الكريم):

ومن هؤلاء الرافضين لمنهج التوهم، والعمل به، أبو جعفر النحاس[41]، وأبو حيان الأندلسي[42]، وابن عقيل[43]، وخليل الحسون، في كتابه:(النحويون والقرآن)[44]، ومحمد عبدو فلفل في بحثه بعنوان (التوهم أو القياس الخاطئ في الدرس اللغوي عند العرب قديماً وحديثاً)[45]، والأستاذ/ عباس حسن[46]، فهؤلاء ينكرون ويرفضون (الحمل على التوهم في القرآن الكريم) خاصة[47]، وفكرة هؤلاء تدور على (أن القرآن الكريم، لا يحمل على ما ليس بمقيس ما أمكن، وهو (الحمل على

التوهم)،فهم ينكرون الحمل على المعنى (التوهم) في القرآن الكريم خاصة، ويراه ابن الأنباري:» أنه ضرب من الغلط، ويراه:» من الشاذ الذي لا يعتدّ به لقلته وشذوذه»[48]، وينكر الأستاذ/عباس حسن:(العطف على التوهم)، واعتبره غير صحيح، ولا يجوز القياس عليه؛ لفساده، وقد حصر العطف على التوهم في الاسم المعطوف على (خبر ليس، وما)[49]. والقول نفسه مع بهجة الأثري: الذي يرفض التوهم مطلقاً. هذا وقد صنف أبو حيان الأندلسي، ونسب إليه تأييده للتوهم إلا أنه يصرح بأن (العطف على التوهم) لا يقاس، خلافاً (للفراء الكوفي) وعلى ذلك: فأكثر النحويين لم يجزه في مجال التقعيد؛ لأن فيه خروجاً عن قواعد اللغة، وأصولها المتمثلة في السماع، والقياس، والإجماع واستصحاب الحال، أما الإجماع؛ فلأن جمهور النحويين لم يقل بقياسية التوهم ربما حصروه في الشعر، أو وصفوه بالغلط.[50]. أما استصحاب الحال؛ فـ(العطف غلى التوهم) خروج عن الأصل، وهو وجه من وجوه التقدير، والتأويل المبالغ فيهما أحياناً، فلا يصح أن يخضع لسلطان هذا الأصل عن أصول النحو، وأما القياس؛ فيمكن القول إنّ (عطف التوهم) غير قياسي؛ لأن فيه مخالفة لقواعد اللغة، ولذا يعدّ التوهم من باب القياس الخاطئ عند قسم كبير من العلماء، كما أن (عطف التوهم) فيه مخالفة لجملة من قواعد النحو، وضوابطه، ومن هذه القواعد:

1. الأصل في حروف الجر أن لا يضمر، ولا تعمل مع الحذف إلا بعوض، أجمع على ذلك البصريون والكوفيون.
2. الحمل على اللفظ أولى من الحمل على المعنى[51].
3. الحمل على الظاهر أولى من التقدير وأقوى.
4. الشاذ في القياس والاستعمال لا يسوغ، ولا يرد عليه غيره، ولا ينقاس عليه.
5. (عطف التوهم) لا ينقاس على الرغم من أنهم هم الذين قد خرجوا شواهد كثيرة عليه، ومع ذلك لم يستطيعوا غضّ الطرف عنه، وعلى وجوده، وإن وجدت معه تأويلات أخرى أخروه وقدموا غيره، وفي هذا يقول أبو حيان:» إضمار الفعل لدلالة المعنى عليه أسهل من العطف مراعاة المعنى»[52]، فما ذلك إلا التوهم بعينه. وبعد هذا العرض: تقول: إن العطف على التوهم غير منقاس ولكن لا يصح إنكاره وإغفاله ورفضه. وعليه: فقد نجح النحويون في استخراج منهج التوهم في معالجة الكثير من الشواهد المسموعة التي لا تعارض القواعد النحوية، فالتوهم تفسير تأويلي استخدمه النحويون وأجادوا في ذلك لحفظ اللغة العربية، ودفع مغبة قصور قواعدهم النحوية.

المذهب الثاني: الموافقون للتوهم:(الحمل على المعنى) في القرآن الكريم:

ومن هؤلاء القائلين بـ(الحمل على المعنى) والعمل به: الخليل بن أحمد، وتلميذه سيبويه، والكسائي، والفراء[53]، وأبو علي الفارسيوالزجاج[54]، وابن جني، والزمخشري[55]، وابن الأنباري[56]، وابن يعيش، وابن مالك، وأبو حيان الأندلسي، وابن هشام الأنصاري[57]، والزركشي[58]،وعبد الفتاح الحموز[59]، والسيد رزق الطويل[60]، وعبد الله أحمد جاد الكريم[61]، فمن هؤلاء من يؤيد (العطف على التوهم (مطلقاً) سواء في القرآن الكريم وغيره، ويمتدحونه وأحسن من هذا كله أن يسلك

بالعبارة طريق التخريج على التوهم، وهو غور من أغوار العربية يستطلفه العرفاء ولا يستضعفه إلا الضعفاء»[62]. ويرى السيوطي:» أن التوهم يكون في الجر والنصب والجزم». هذا وقد حمل الفراء: مسائل متعددة من القرآن الكريم على التوهم، واعتمد عليه في توجيه بعض القراءات وتعليلها[63].أما الزجاج فيعدّ من العلماء الذين أخذوا بالتوهم في القرآن الكريم، وكان يسميه (الحمل على المعنى) ولم ينص فيه على التوهم صراحة؛ إذ عقد فصلاً في إعراب القرآن المنسوب إليه، بعنوان: «هذا باب ما جاء في التنزيل، وقد حمل فيه اللفظ على المعنى، وكلم عليه بما يحكم على معناه لا على اللفظ، وأورد في هذا الفصل آيات قرآنية حملها النحاة على التوهم ونص على أنها من باب الحمل على المعنى»، وفي موضع آخر نص الزجاج صراحة على (التوهم) في القرآن الكريم في باب عنوانه:» هذا باب ما جاء في التنزيل من اسم الفاعل الذي يتوهم فيه جريه على غير من هو له، ولم يبرز فيه الضمير»[64]، ولعل ابن هشام الأنصاري: أظهر من تحدث في هذه المسألة من النحاة القدامى؛ إذ عقد لها فصلاً في كتابه (مغني اللبيب) تناول فيه شواهد قرآنية، وشعرية، حملت على العطف على التوهم، وفصل القول فيه، ويتضح مما ذكر أنه يجيز هذا العطف، ولا يقيده بقيد لا في القرآن ولا في الشعر[65]، وحمل الزركشي: بعض الآيات القرآنية على عطف التوهم، غير أنه ذكر أن بعض النحاة نصوا على أنَّ (العطف على التوهم) لم يجيء إلا في الشعر، ونفوا أن يحمل عليه شيء من القرآن الكريم، وشنّع بعضهم القول على النحويين الذين قالوا به في القرآن الكريم، وغيرهم من جهابذة العلماء الذين قالوا بالتوهم والأخذ به. ودافع الزركشي على النحويين القائلين بالعطف على التوهم فقال:» واعلم أن بعضهم قد شنع القول بهذا في القرآن على النحويين»، وقال:» كيف يجوز التوهم في القرآن؟ وهذا جهل منه بمرادهم؛ فإنه ليس المراد بالتوهم الغلط بل تنزيل الموجود منه منزلة المعدوم»[66] فالمقصود من التوهم عند هؤلاء الموافقين:هو إعطاء ما يستحقه حكم ما لحكم آخر لا يستحقه لشبه بين الحكمين. وليس المراد به: انحراف السلائق من قوانينها الذي يجري عليه اطّراداً[67]، وهو ما ذهب إليه بعض المحدثين، رافضاً اعتماد التوهم في اللغة؛ لأنه خطأ أو غلط، لا يجوز وقوعه في قواعد العربية، بينما يرى كثير من النحويين من أن الأمثال التي تساق على التوهم إنما جرى فيها ما جرى عن وعي، وإرادة ، وقصد، لا عن غفلة وتوهم. وهذا الكلام صحيح فيما قيل: إنه توهم جرى عن قصد وإرادة، لا عن غفلة، وغلط، أما رفضهم القول بالتوهم والعمل به، بناء على أنه:» انحراف لغوي»[68]فهو ليس صحيحاً؛ لأن حقيقة معنى التوهم مردها إلى اللغة ـــــ كما تقدم ـــــ تقول: توهمت الشيء وتفرسته، وتوسمته، وتبينته، بمعنى واحد، ويطلق التوهم ـــــ أيضاً ـــــ على الغلط [69]. والمراد بالغلط هنا: الخروج عن الأقيسة، لا الانحراف، أو الاعتباط؛ لأن كل ما يروى عن العرب يحتج به، فعلة القول بالبناء على التوهم: هي أنها خرجت عن الأقيسة وجاءت على غير السنن فاقتضى الأمر إلى إعمال الذهن في التأويل والتعليل، ويحسم ـــــ لنا ـــــ هذه المسألة قول ابن هشام الأنصاري:» قال سيبويه: واعلم أنّ ناساً من العرب يغلطون فيقولون:(إنهم أجمعون ذاهبون) و(إنك وزيد ذاهبان)[70]، ومراده بالغلط هنا: ما عبّر عنه غيره بالتوهم، فليس مراده

بذلك الخطأ واللحن وإنما المراد أن يعامل شيءٌ معاملةَ آخر على سبيل الافتراض لفائدة في الدلالة.

ونوهم ابن مالك: أنه أراد الخطأ فاعترض عليه: بأنا متى جوزنا ذلك عليهم زالت الثقة بكلامهم. وامتنع أن تثبت شيئاً نادراً لإمكان أن يقال: في كل نادر أن قائله غلط»[71]. وقال السيوطي «ظن ابن مالك أن المراد بالتوهم الغلط وليس كذلك كما نبه عليه أبو حيان وابن هشام، بل هو مقصد صواب، والمراد: أنه عطف على المعنى، أي: جوز العربي في ذهنه ملاحظة ذلك المعنى في المعطوف عليه، فعطف ملاحظاً له لا أنه غلط في ذلك، ولهذا كان الأدب أن يقال في مثل ذلك في القرآن: إنه عطف على المعنى»[72].وهذا ويمكن أن يفسر كلام البصريين عندما يصفون:» بعض ما شذ على قواعدهم مما جرى على ألسنة بعض العرب بأنه غلط ولحن، وهم يقصدون اتهامهم بذلك حسب المدلول الظاهر للكلمتين؛ إنما يقصدون أنه شاذ عن القياس الموضوع، وخارج عليه، فلا يلتفت إليه، وتوقف كثير من المعاصرين الذين يخوضون المباحث النحوية عن هذين اللفظين، وحاولوا الرد على البصريين غير منتهيين لمدلول الكلمتين عندهم ومقصدهم منهما»[73] وقد عقد ابن جني(في الخصائص) ما سماه بـ(باب في أغلاط العرب)[74]، وقال:» كان أبو علي ـــــ رحمه الله ـــــ يرى وجه ذلك، ويقول:» إنما دخل هذا النحو في كلامهم؛ لأنهم ليست لهم أصول يراجعونها، ولا قوانين يعتمدون بها، وإنما تهجم به طباعهم، على ما ينطقون به، فربما استهواهم الشيء فزاعوا به عن القصد»[75]، يفهم منه أن خروجهم عن القياس عن وعي منهم. هذا ويرى الدكتور/ عبد الفتاح الحموز:» أنّ العطف على التوهم مسألة منقاسة، ولا يتفق ـــــ الحموز ـــــ مع أبي حيان[76] في أنها ليست كذلك، ولكن نتفق مع من يرى أنه إذا أمكن تخريج شيء منه فلا مانع من ذلك»[77]، ويقول الدكتور/عبد الله جاد الكريم:» إن العطف على التوهم غير منقاس، ولكن لا يصح إنكاره وإغفاله، وبالفعل نجح النحويون في استخدام منهج التوهم في معالجة العديد من الشواهد المسموعة التي تعارض القواعد النحوية، فالتوهم تفسير لغوي، استخدمه النحويون، وأجادوا في ذلك لحفظ اللغة العربية، ودفع مغبة قصور قواعدهم النحوية». إلى أن يقول:» فإني أرى أنه منهج وفق فيما استخدم فيه، ولا يربو على ذلك ولا ينقاس»[78].

فتعتبر ظاهرة(العطف على التوهم) مقيساً في بعض صوره، فالمتأمل في كتاب سيبويه يجده وأستاذه الخليل بن أحمد يقيسان على زهير بن أبي سلمى ـــــ المتقدم ـــــ وأن سيبويه يمثل من عنده (للعطف على التوهم) الغلط نحو قوله:(إنك وزيد ذاهبان) وتقدم معنى (الغلط) عند ابن هشام الأنصاري وأن أبا جعفر النحاس نسب إلى سيبويه قياس العطف على التوهم ونسب أبو حيان قياسيته إلى الكسائي والفراء. وجعله ابن مالك في شرح التسهيل من الممكن الجائز إذ يقول:» لما كان دخول (الباء) على خبر(ليس) وخبر (ما) أجاز للمتكلم أن يجر المعطوف بعدهما على الخبر المنصوب. وجعل ابن هشام (العطف على التوهم) القسم الثالث من أقسام العطف. وقال السيوطي:» يجوز العطف على التوهم نحو:(ليس زيداً قائماً ولا قاعدٍ) بالجر على توهمدخول (الباء) في الخبر».

هذا ويرى البحث كذلك موافقة مسألة ما أمكن تخريجه من التوهم خرج ولا يسلم بقياسية العطف على التوهم كما يراها الدكتور/الحموز، أو غيره.

أسباب وشروط، وضوابط العطف على (التوهم):

أولاً: أسباب التوهم (العطف على التوهم):

قبل ذكر أسباب وشروط العطف على التوهم يجدر بي أن أقف هنا ـــــ قليلاً مع خصائص اللغة العربية وسماتها؛ لأن الأسباب التي ترد بعدها لها ارتباط وثيق بطبيعة اللغة العربية ـــــ فاللغة العربية بطبعها تتميز:» بالمرونة والمطاوعة والسعة»، ومجموعة غير قليلة من الخصائص والسمات التي اكتسبها خلال تاريخها الحافل الطويل. وفي معرفة خصائص اللغة العربية، يقول ابن جني:» لغة العرب أفضل اللغات وأوسعها»[79] ؛لقوله تعالى:(ﭧ ﭨ ﭩ)[80]. ويقول ابن فارس:» لما خصّ الله (سبحانه وتعالى) اللسان العربي بالبيان، علم أنّ سائر اللغات قاصرة عنه، وواقفة دونه، وأين سائر اللغات من السعة ما للغة العرب؟ وهذا ما لا خفاء له، على ذي نهية»[81].

والبحث عندما يعرض لأسباب القول بالتوهم والحمل عليه؛ ليجد أنّ مثل هذه الظاهرة من: تأويل، وحذف، وتقدير، وتضمين، وحمل عليه، وغيرها من الظواهر المرتبطة بطبيعة اللغة العربية وما يرتبط بهذه الطبيعة من مظاهر وأمور، يرى البحث أنها سبب بالقول في التوهم، وعندما تحدث ابن جني عن أسباب الحمل في اللغة العربية بكافة أنواعها، قال:» وسبب هذه الحمول، والإضافات والإلحاقات كثيرة، فهذه اللغة، وسعتها، وغلبة حاجة أهلها إلى التصرف فيها[82] ـــــ أي: التصرف في نواحيها وجوانبها ـــــ لما يلابسونه، ويكثرون استعمالها عن الكلام المنثور، والشعر الموزون، والخطب والمسجوع، ولقوة إحساسهم في كل شيء شيئاً، وتخيلهم ما لا يكاد يشعر به من لم يخالف مذهبهم، هذه فيما يتعلق بخصائص اللغة العربية، ولزيادة الأمر إيضاحاً؛ فإننا أمام مجموعة من السمات التي ترتبط وتتعلق بطبيعة اللغة العربية، من شأنها أن تكون أسباباً في استخدام منهج التوهم والقول به ومنها:

1. فالسبب الرئيس من تقدير (التوهم) على العطف يعود إلى تبرير الحركة الإعرابية، في المقام الأول ؛لئلا يوصف النص بالشذوذ أو الغلط، لا سيّما أن العربيّ مبني على نظرية العامل، وأسهم في ترسيخ هذا التقدير أن العامل المتوهم صالح للدخول في الموضع المقدر، وربما يكثر دخوله كما هي الحال في دخول (الباء) في خبر (ليس، وما)،وعلى الرغم من أن للمغايرة أثراً في تبرير الشواهد التي حملت على عطف التوهم؛ فإن المعنى قد يسهم في تفسير ذلك، لا سيّما من حيث توكيد المعطوف دون المعطوف عليه.. كما أن القياس الخاطئ وتقدير نية الاستعمال يسهمان في تبرير عطف التوهم؛ لأنّ القياس الخاطئ يراعي فيه المعنى المتوهم في ذهن المتكلم، وهذا ما عبر عنه السيوطي عندما قال: «إن العربي جوز في ذهنه ملاحظة ذلك المعنى في المعطوف عليه، فعطف ملاحظاً له»[83].
2. تعدد مفردات اللغة العربية: والمراد من هذه السمة أن مفردات اللغة العربية، لم تكن واحدة في جميع أجزاء الجزيرة العربية.
3. تعدد اللهجات العربية داخل بنيان اللغة، وذلك تبعاً لتعدد القبائل العربية، وكان

طبيعياً أن نجد العلماء والنحويين ما من شأنه أن يدعوهم إلى إعمال فكرهم واللجوء إلى التأويل، والحذف والتقدير، والتضمين، والوهم. وغير ذلك من السمات المرتبطة باللغة .

4. بداية اللغة العربية كان منطوقاً لا مكتوباً، وكذا النصوص العربية المدونة منها تحتمل الخلاف ذاتها.
5. وجود مراحل تطورية في اللغة العربية ..فهذه السمات الخمس يرى البحث أنها تكون أسباباً لاستخدام النحويين لمنهج العطف على التوهم، والعمل به. ولشيوع ظاهرة (العطف على التوهم) في الدرس اللغوي، أسباب أخرى، وهذه الأسباب ترتبط بمراحل تطور اللغة العربية ينظر في مظانها في كتب اللغة والنحو.

ثانياً: ضوابط وشروط ظاهرة العطف على(التوهم):

حدّد علماء النحو شروط وضوابط لهذه الظاهرة (العطف على التوهم)،وهذه الضوابط والشروط معظمها تنصب على (العطف على التوهم) لأنه الباب الأشهر والأكبر في هذه القضية؛ كما أن هذه الشروط والضوابط لا مانع من أن تنطبق ـــ أيضاً ـــ على غيره من الأبواب النحوية والصرفية الأخرى المتعلقة بظاهرة التوهم, ومن ذلك الشروط والضوابط:

1. أن يكون المعنى متحداً في المعطوف والمعطوف عليه، أو المحمول والمحمول عليه، (في الحمل على المعنى)وهذا الشرط، من أهم الضوابط والشروط ولذلك آثر جمهور النحويين ،تسميته بـ(الحمل على المعنى)[84].
2. يشترط لحسن التوهم، كثرة دخول العامل المتوهم، ويكون التوهم قبيحاً إذا كان العامل يدخل بقلة على (المعطوف عليه) في مكان التوهم، أو التقدير.
3. ألاّ يؤدي (التوهم) إلى أمور فاسدة، ومعاني غير مقبولة لغوياً، أو دينياً، في حالة التوجيه القرآني، وغيره.
4. ألاّ يكون (التوهم) مفرقاً في الفلسفة والمنطق، أي: أن لا يكون بعيداً عن اللغة، ومنطقها، بل ينطلق منها.
5. كما يعتبر المعنى وصحته من أهم الضوابط والشروط التي تحكم الحمل على (التوهم)؛ فإن ذلك يشترط فيه ـــ أيضاً ـــ كون المعنى، مقبولاً ومتداركاً من قبل المتكلم والمخاطب معاً.
6. صحّة دخول العامل المتوهم على (المعطوف عليه) في مكان التوهم ،او التقدير[85].
7. ألاّ يرجع ويلجأ في (التوهم) إلاّ لغرض بلاغيّ.

العطف على التوهم في الأفعال ـــ في الأساليب العربية:

العطف على التوهم من أكثر الأبواب النحوية التي ورد بها التوهم، وما من نحوي، أو باحث أوعالم تحدث عن ظاهرة التوهم إلا وكان حديثه مصدّراً بالعطف على التوهم بل إنّ معظمهم كان لا يعنى إلا بهذه الظاهرة ـــ مسهباً أو موجزاً ـــ والذي يهمنا في هذا المبحث

هو(العطف على التوهم في الأفعال المضارعية خاصة)،وأخذ تطبيق عليها في الأدب العربي (شعراً ونثراً) وفي القرآن الكريم، حيث يأتي العطف على التوهم في الأفعال المرفوعة والمنصوبة والمجزومة، وإليكم تفصيل وبيانه ذلك على الأنواع الآتية:

النوع الاول: العطف على التوهم في الفعل المجزوم:

وهذا النوع من العطف له مظهران:

المظهر الاول: عطف المجزوم على المنصوب:

وورد هذا الضرب في كلام العرب، وكذا ورد في القرآن الكريم، الذي هو أصدق مأثور لغوي.

أولاً: وروده في كلام العرب: ومن شواهد ذلك، قول عمرو بن معد يكرب[86]:

دَعْني فَأَذْهَبَ جَانِبا** يَوْمًا وَأَكْفِكَ جَانِبا

الشاهد فيه: قوله:(وأكفك) بالجزم عطفا على جوانب الأمر المنصوب بـ(أن) بعد فاء السببية، وهو(فأذهب) على توهم سقوط الفاء، وجزم (أذهب) في جواب الأمر.

قالالرضي:» فلما كان فاء السببية بعد الطلب واقعا موقع المجزوم، جاز جزم المعطوف عليه».وقال عبد القادر بن عمر البغدادي: «وأكفك معطوفاً على محل الفاء»[87].وقال محمد نبيل طريفي:» قوله: «كان أكفك معطوفاً على محل الفاء»... وحق التعبير: توهم سقوط الفاء وجزم أذهب وهو المسمى عطف التوهم والعطف على المعنى».هذا: وقال ابن الحاجب في أماليه: «يجوز أن يكون المعنى اتركني أتصرف فأذهب إلى جهة فأكفيك جانباً تحتاج إلى كفايته بتصرفي وذهابي»، ويجوز أن يريد: دعني يوماً وأكفك جانباً يوماً،أي: إذا تصرفت لنفسي يوماً كفيتك جهة تخشاها يوماً آخر.وانتصب جانباً الأول على الظرف والثاني على أنه مفعول ثان لأكفك كأنه خطاب لمن عذله على السفر والبعد، أي: اتركني أذهب في جانب من الأرض وأكفك جانباً من الجوانب التي تتوجه إليها[88].فالعطف على التوهم لا بد أن يكون المعنى متحدا في المعطوف والمعطوف عليه. ألا ترى إلى قوله: فأذهب جانبا... وأكفك جانبا كيف اتحد المعنى من حيث الصلاحية الجزم في جواب الأمر. والفرق بين العطف على الموضع والعطف على التوهم: أن العامل في العطف على الموضع موجود دون مؤثره، والعامل في العطف على التوهم مفقود وأثره موجود[89].

ثانياً:وروده في القرآن الكريم:

ومن الشواهد القرآنية التي وردت فيها عطف المجزوم على المنصوب:وهو محمول على العطف على المعنى (التوهم) ومن شواهد ذلك قراءة جمهور السبعة لقوله تعالى:﴿وَأَنْفِقُوا مِمَا رَزَقْنَاكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ فَيَقُولَ رَبِّ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾[90]، وذلك بجزم ﴿وَأَكُنْ﴾[91].

الشاهد فيه: قوله:﴿وَأَكُنْ﴾ بالجزم عطفا على﴿فَأَصَّدَّقَ﴾وعلى توهم دخول (إن) فهو عطف عليه باعتبار المعنى؛ لأنَّ ﴿أَصَّدَّقَ﴾ في المعنى جواب الشرط ، والمعنى: إن أخرتني أكن[92].

هذا وفي المسألة خلاف: هل هو من قبيل العطف على الموضع أم قبيل العطف على المعنى (التوهم)؟

القول الأول: العطف على المعنى (التوهم): فمن الذين قالوا هو من قبيل العطف على المعنى (التوهم) الخليل، وسيبويه، والعكبري، ومكي بن أبي طالب،وابن جني،والزمخشري، والقرطبي، وابن منظور،وابن هشام الانصاري. وعيرهم: فقال الخليل وسيبويه: إن جزم الفعل ﴿أَكُنْ﴾؛لأنَّه معطوف على المعنى المقدر, هو: « أَخِّرْنِي أَصَّدقْ وأكن من الصالحين»[93].وعن ذلك يقول سيبويه:»وسألت الخليل عن قوله عزَّوجلَّ:﴿فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾فقال:»هذا كقول زهير[94]:

بَدَا لِيَ أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى**وَلَا سَابِقٍ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيًا

فإنما جروا هذا؛ لأنَّ الأول قد يدخله الباء، فجاءوا بالثاني، وكأنَّهم قد أثبتوا في الأول الباء فكذلك هذا لما كان الفعل الذي قبله قد يكون مجزومًا، ولا فاء فيه تكلموا بالاني، وكأنهم قد جزموا قبله فعلى هذا توهموا هذا[95]،أي: أنَّ قوله تعالى:﴿أَكُنْ﴾ بالجزم عطفا على﴿أَصَّدَّقَ﴾ وعلى توهم دخول (إنْ) فهو عطف عليه باعتبار المعنى؛ لأنَّ ﴿أَصَّدَّقَ﴾ في المعنى جواب الشرط.وبيّن مكي بن أبي طالب في مشكل إعراب القرآن السبب في نصب ﴿أَصَّدَّقَ﴾بقوله:»والنصب علي إضمار (أنْ)، و(أنْ) المخففة من نواصب الفعل المضارع كما هو معلوم»[96]، وقال أيضاً :»جزم﴿أَكُنْ﴾ حمله على معنى(فأصدق) لأنَّه بمعنى(أصّدّق) مجزومًا لأنَّه جواب التمني»[97].

وذكر القرطبي في تفسيره: «أنَّ سبب عدم جزم (فأصدق) هو اقتران الفاء بالفعل»[98].

وقال الزمخشري فيمفصَّله:»سأل سيبويه الخليلَ عن قوله تعالي:﴿رَبِّ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾، فقال الخليل: «هذا كقول عمرو بن معدي كرب[99]:

دَعْنِي فَأَذْهَبَ جَانِبا** يَوْمًا وَأَكْفِكَ جَانِبا

فقوله:(وأكفك) بالجزم عطفًا على جوانب الأمر المنصوب بـ(أن) بعد فاء السببية، وهو (فأذهب) على توهم سقوط الفاء، وجزم (أذهب) في جواب الأمر[100]، وهذا الذي يقال انه عطف على التوهم[101]،كقول الشاعر[102]:

بَدَا لِيَ أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى**وَلَا سَابِقٍ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيًا

أي كما جزموا الثاني لأن الأول قد تدخله الفاء فكأنها ثابتة فيه، فكذلك جزموا الثاني؛لأنَّ الأول يكون مجزوما ولا فاء فيه فكأنه مجزوم،وقد وافق أبو البقاء العكبري الخليل وسيبويه في نوع العطف في الآية حيث قال:»ويقرأ بالجزم حملاً على المعنى، والمعنى: إن أخرتني أكن»[103]؛ لأنَّ معنى الآية الشرطية.

وذكر نحوه العلامة ابن منظور في لسان العرب،واستشهد علي ذلك بقول الشاعر[104]:

أَيّاً فَعَلْتَ فإنَّنِي لَكَ كَاشِحٌ**وعَلى انتقاصِكَ في الحياةِ وأزْدَدِ

جزَمَ قوله:(وأَزْدَد) على النسق على موضع الفاء التي في (فإنني) كأنه قال: أَيّاً تفعلْ أُبْغِضْكَ وأَزْدَدْ؟ وقد رجح ابن هشام كعادته رأي الخليل وسيبويه.وكذلك ذكر ابن جني أمثلة لذلك من لغة العرب.والقرآن الكريم نزل بلغة العرب، وقد أعجزهم ببيانه وتحداهم بفصاحته فلم يحيروا جواباً، والجاهل بالقرآن جاهل بلغة العرب.والعطف على التوهم لا بد أن يكون المعنى متحدًا في المعطوف والمعطوف عليه. ألا ترى إلى قوله:﴿فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ﴾ كيف اتحد

المعنى من حيث الصلاحية لجواب التحضيض[105]؟ وكذلك قول زهير بن أبي سلمى[106]:

تَقِيٌّ نَقِيٌّ لم يُكَثِّر غَنِيمةً ** بَنْهكَة ذِي قُرْبى ولا بَحقَلَّدِ

قال ابن هشام الانصاري:» فقلت: حتى أعرف ما (الحقلد؟) فنظرناه: فاذا هو سيء الخلق، فقلت: هو معطوف على شيء متوهم؛ إذ المعنى: ليس بمكثر غنيمة فاستعظم ذلك»فانظر:كيف اتحد معنى النفي في قوله:(لم يُكَثِّر)، و(لا) في قوله:(ولا بَحقَلَّدِ)،أي: ليس بمكثر، ولا بحَقَلَّدِ[107].

القول الثاني: العطف على الموضع:

فمن الذين قالوا هو من قبيل العطف على الموضع، وهو مذهب السيرافي، وأبي علي الفارسي،وثعلب، والمُبَرّد،وابن عطية، نقل عن أحمد بن يحيي (ثعلب) والمُبَرّد قالا: في قول الشاعر[108]:

أَيّاً فَعَلْتَ فإنَّني لَكَ كَاشِحٌ**وعَلى انتقاصِكَ في الحياةِ وأزْدَدِ

جزم الشاعر قوله:(وأزدد) على النَسَق، أي: على العطف على موضع الفاء التي في(فإنني)، كأنَّه قال: أيّا تفعل أبْغضك وأزْدَدِ[109]، قالا: وهو مثل معنى قراءة من قرأ:﴿فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ﴾على الجزم[110]. وأما السيرافي والفارسي ومن وافقهما: قالوا: إنَّ العطف في قراءة الجمهور(أكن) بالجزم على محل﴿فَأَصَّدَّقَ﴾ لا على المعنى؛ لأنَّ ﴿فَأَصَّدَّقَ﴾في محل جزم جواب شرط مقدر هو: إن تؤخرني إليه أصدق وأكن[111]. ويرجح أبو حيان قول من يرى أن العطف في الآية على الموضع؛ لأنَّ الشرط هنا ليس بظاهر، وإنما يعطف على الموضع حيث يظهر الشرط[112] كقوله تعالى:﴿مَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَلا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ﴾[113]، فمن قرأ بالجزم عطف على موضع:﴿فَلا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ﴾؛لأنَّه وقع على هناك فعل كان مجزومًا[114]. وقال ابن عطية:﴿فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ﴾عطفًا على الموضع؛لأنَّ التقدير: أن تؤخرني أصدق وأكن ، هذا مذهب أبي علي الفارسي.فأما ما حكاه سيبويه عن الخليل فهو غير هذا، وهو أنه جزم:﴿وَأَكُنْ﴾ على توهم الشرط الذي يدل عليه بالتمني، ولا موضع هنا، لأن الشرط ليس بظاهر.قال الألوسي:»في قوله سبحانه:﴿وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾ بالعطف على موضع فأصدق كأنه قيل: إن أخرتني أصدق وأكن وإلى هذا ذهب أبو علي الفارسي والزجاج».هذا وقد قال الألوسي:» والفرق بين العطف واستظهر أن الخلاف لفظي فمراد أبي على والزجاج العطف على الموضع المتوهم، أي: المقدر إذ لا موضع هنا في التحقيق لكنهما فرا من قبح التعبير»، والذي نَقَل عن سيبويهِ هو المشهورُ عند النَّحويين[115]،ونَظَّرسيبويه ذلك بقول زهير[116]:

بَدَا لِيَ أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى**وَلَا سَابِقٍ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيًا

فخفضَ (ولا سابقٍ) عطفاً على (مُدْرِكَ) الذي هو خبر ليس على توهُّمِ زيادةِ الباء فيه؛ لأنه قد كَثُرَ جَرُّ خبرِها بالباء المزيدة، وهو عكسُ الآيةِ الكريمةِ؛ لأنه في الآية جُزِمَ على توهُّمِ سقوط الفاء، وهنا خُفِضَ على تَوَهُّمِ وجودِ الباءِ.قال السمين:» ولكنَّ الجامعَ توهُّمُ ما يَقْتضي جواز ذلك، ولكني لا أُحِبُّ هذا اللفظَ مستعملاً في القرآن، فلا يُقال: جُزم على التوهُّم، لقُبْحه لفظاً». وقال الزركشي:»واعلم إن بعضهم قد شنع القول بهذا في القرآن على النحويين، وقال كيف يجوز التوهم في القرآن؟ وهذا جهل منه بمرادهم؛ فانه ليس المراد بالتوهم: الغلط بل تنزيل الموجود منه منزلة المعدوم، كالفاء في قوله تعالى:(فاصدق؛ ليبنى على ذلك ما يقصد من الاعراب».

الفرق بين العطف على الموضع والعطف على التوهم:

والفرق بين العطف على الوضع والعطف على التوهم أن العامل في العطف على الموضع موجود دون أثره والعامل في العطف عى التوهم مفقودة وأثره موجود.فمثالُ الأول:(هذا ضاربُ زيدٍ وعمراً) فهذا من العطفِ على الموضع، فالعاملُ وهو (ضارب) موجودٌ، وأثرُه وهو النصبُ مفقودٌ. ومثالُ الثاني ما نحن فيه؛ فإنَّ العاملَ للجزمِ مفقودٌ، وأثُره موجودٌ[117]. وأَصَرْحُ منه بيتُ زهير[118]:

بَدَا لِيَ أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى**وَلَا سَابِقٍ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيًا

فإنَّ الباءَ مفقودةٌ وأثُرها موجودٌ، ولكن أثرَها إنما ظهر في المعطوفِ لا في المعطوفِ عليه، وكذلك في الآية الكريمة[119].ومن ذلك بيتُ امرىء القيس[120]:

فظلَّ طُهاةُ اللحمِ مِنْ بينِ مُنْضِجٍ** صَفيفِ شِواءٍ قَديرٍ مُعَجَّلِ

فإنهم جعلوه مِن العطفِ على التوهُّم؛ وذلك: أنه توهَّم أنه أضاف (منضج) إلى (صَفيف)، وهو لو أضافَه ليه لَجَرَّه فعطفَ (قدير) على (صفيف) بالجرِّ تَوَهماً لجرِّه بالإضافة.

قَوْلُهُ تَعَالَى:﴿رَبِّ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾،﴿لَوْلَا﴾ فِي هَذِهِ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ حَرْفُ تَحْضِيضٍ عَلَى التَّحْقِيقِ، وَالتَّحْضِيضُ هُوَ الطَّلَبُ بِحَثٍّ وَشِدَّةٍ[121]، وَإِلَيْهِ أَشَارَ فِي الْخُلَاصَةِ بِقَوْلِهِ[122]:

وَبِهِمَا التَّحْضِيضُ مِزْ وَهَلَّا** أَلَّا وَأَوْلِيَنْهَا الْفِعْلَا

وَبِهِ تَعْلَمُ أَنَّ الْمُضَارِعَ فِي قَوْلِهِ:﴿فَأَصَّدَّقَ﴾مَنْصُوبٌ بِأَنْ مُسْتَتِرَةٍ وُجُوبًا، لِأَنَّ الْفَاءَ فِي جَوَابِ الطَّلَبِ الْمَحْضِ الَّذِي هُوَ التَّحْضِيضُ[123]، كَمَا أَشَارَ لَهُ ذَلِكَ ابن مالكبِقَوْلِهِ[124]:

وَبَعْدَ فا جَوَابُ نَفْيٍ أَوْ طَلَبْ** مَحْضَيْنِ أَنْ وَسَتْرُهَا حَتْمٌ نَصَبْ

قَوْلُهُ تَعَالَى:﴿لَوْلَا أَخَّرْتَنِي﴾ طَلَبٌ مِنْهُ لِلتَّأْخِيرِ بَحَثٍّ وَشِدَّةٍ ، كَمَا دَلَّ عَلَيْهِ حَرْفُ التَّحْضِيضِ الَّذِيهُوَ﴿لَوْلَا﴾،فجَزْمَ الْفِعْلِ الْمَعْطُوفِ عَلَى الْفِعْلِ الْمَنْصُوبِ أَعْنِي قَوْلَهُ:﴿وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾ إِنَّمَا سَاغَ فِيهِ الْجَزْمُ؛لِأَنَّهُ عَطْفٌ عَلَى الْمَحَلِّ؛ لِأَنَّ الْفَاءَ لَوْ حُذِفَتْ مَعَ قَصْدِ جَوَابِ التَّحْضِيضِ لَجُزِمَ الْفِعْلُ، وَجَوَازُ الْجَزْمِ الْمَذْكُورِ عِنْدَ الْحَذْفِ الْمَذْكُورِ، هُوَ الَّذِي سَوَّغَ عَطْفَ الْمَجْزُومِ عَلَى الْمَنْصُوبِ[125]، وَقَدْ أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ ابن مالكبِقَوْلِهِ[126]:

وَبَعْدَ غَيْرِ النَّفْيِ جَزْمًا اعْتُمِدْ**إِنْ تُسْقِطِ الْفَا وَالْجَزَاءُ قَدْ قُصِدْ

قال ابن عاشور:»﴿لَوْلَا﴾حرف تحضيض، والتحضيض الطلب الحثيث المضطر إليه، ويستعمل﴿ لَوْلَا﴾للعرض ـــ أيضاً ـــ والتوبيخ والتنديم والتمني على المجاز أو الكناية[127]،وحق الفعل بعدها أن يكون مضارعًا وإنما جاء ماضيًا هنا لتأكيد إيقاعه في دعاء الداعي حتى كأنه قد تحقق مثل ﴿أَتَى أَمْرُ اللَّهِ﴾[128]وقرينة ذلك ترتيب فعلي﴿ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾عليه. والمعنى: فيسأل المؤمن ربه سؤالاً حثيثاً أن يحقق تأخير موته إلى أجل يستدرك فيه ما اشتغل عنه من إنفاق وعمل صالح.ووصف الأجل بـ﴿قريب﴾ تمهيد لتحصيل الاستجابة بناء على متعارف الناس أن الأمر اليسير أرجى؛لأن يستجيبه المسؤول فيغلب ذلك على شعورهم حين يسألون الله

تنساق بذلك نفوسهم إلى ما عرفوا.قوله:﴿أَكُنْ﴾مجزومًا على اعتباره جوابًا للطلب مباشرة لعدم وجود فاء السببية فيه، واعتبار الواو عاطفة جملة على جملة وليست عاطفة مفردًا على مفرد. وذلك لقصد تضمين الكلام معنى الشرط زيادة على معنى التسبب فيغني الجزم عن فعل شرط. فتقديره: إن تؤخرني إلى أجل قريب أكن من الصالحين، جمعًا بين التسبب المفاد بالفاء. والتعليق الشرطي المفاد بجزم الفعل.وإذا كان الفعل الأول هو المؤثر في الفعلين الوقع أحدهما بعد فاء السببية والآخر بعد الواو العاطفة عليه، فقد أفاد الكلام التسبب والتعليق في كلا الفعلين وذلك يرجع إلى محسن الاحتباك. فكأنه قيل: لولا أخرتني إلى أجل قريب فاصدق وأكون من الصالحين. إن تؤخرني إلى أجل قريب أصدق وأكن من الصالحين، ومن لطائف هذا الاستعمال أن هذا السائل بعد أن حث سؤاله أعقبه بأن الأمر ممكن فقال: إن تؤخرني إلى أجل قريب أصدق وأكن من الصالحين. وهو من بدائع الاستعمال القرآني لقصد الإيجاز وتوفير المعاني[129].

المظهر الثاني: عطف المجزوم على المرفوع:

وورد هذا الضرب في كلام العرب، وكذا ورد في القرآن الكريم، الذي هو أصدق مأثور لغوي.

أولاً: وروده في كلام العرب: ومن شواهد ذلك، قول أبي دُواد[130]:

أَبْلُوني بَلِيَّتَكُمْ لَعَلِّي**أُصالِحُكُم وأَسْتَدْرِجْ نُوَيّا

الشاهد فيه: قوله:(وأستدرج) بالجزم عطفًا على موضع (أصالحكم) قبل دخول (لعل) عليه بالجزم معطوف على التوهم والتقدير: إن تبلوني أستدرج. ومعناه: فأبلوني بليتكم أصالحكم وأستدرج. وقال ابن جني:» ويمكن ـــ أيضاً ـــ أن يكون معطوفًا على موضع لعل؛ لأنه محزوم جواب الأمر، كقولك:زرني فلن أضيعك حقك وأعطك ألفا، أي: زرني أعرف حقك أعطِك ألفاً»، وقد يمكن أن يكون أسكن المضموم تخفيفاً واضطراراً[131].

وقال الفراء:» فجزم (وأستدرج)، فإن شئت رددته إلى موضع الفاء المضمرة فى (لعلّى)، وإن شئت جعلته فى موضع رفع فسكّنت الجيم لكثرة توالى الحركات»، جزم (وأستدرج) وحمله على موضع (أصالحكم) لو لم يكن قبلها: (لعلّي) كأنه، قال:فأبلوني بليتكم أصالحكم وأستدرج، وهذا حيث يرى الخليل وسيبويه أن الفعل(أستدرج) بالجزم معطوف على التوهم والتقدير: إن تبلوني أستدرج. وهذا ما رجحه ابن هشام، والفارسي والسيرافي وغيرهما أن الفعل(أستدرج) بالجزم معطوفًا على المحل(لعلّى أصالحكم) فإنها في جزم حواب الشرط[132].

ثانياً: وروده في القرآن الكريم:

ومن الشواهد القرآنية التي وردت فيها عطف المجزوم على المرفوع: وهو محمول على العطف على المعنى (التوهم) ومن شواهد ذلك قراءة قنبل عن ابن كثير لقوله تعالى:﴿إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ﴾[133]، وذلك بإثبات الياء في ﴿ يَتَّقِي﴾ وجزم ﴿ويَصْبِرْ﴾، وقد وجه أبو علي الفارسي هذه القراءة بقوله بأن ﴿مَنْ﴾ موصولة، فلهذا ثبت ياء ﴿يَتَّقِي﴾ وأنها ضمنت معنى الشرط ولذلك دخلت الفاء في الضمير، وإنما جزم ﴿ويَصْبِرْ﴾ على توهم معنى ﴿مَنْ﴾، وقال القيسي:» فأما ما رواه قنبل عن ابن كثير أنه قرأ يتقي بياء فان

مجازه أنه جعل ﴿مَنْ﴾ بمعنى الذي فرفع يتقي لأنه صلة لمن وعطف ﴿يَصْبِرْ﴾ على معنى الكلام لأن ﴿مَنْ﴾ وإن كانت بمعنى الذي ففيها معنى الشرط ولذلك تدخل الفاء في خبرها في أكثر المواضع فلما كان فيها معنى الشرط عطف ﴿يَصْبِرْ﴾ على ذلك المعنى فجزمه»[134].

قرأ الْجُمْهُورُ عَلَى حَذْفِ الْيَاءِ منقوله تعالى:﴿مَنْ يَتَّقِ﴾ و﴿ مَنْ﴾ شَرْطٌ، وَالْفَاءُ منقوله:﴿فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ﴾ جَوَابُهُ ،وَيُقْرَأُ بِالْيَاءِ:﴿ يَتَّقِي﴾ وهي قراءة قنبل عن ابن كثير وفي هذه القراءةعدة أوجه بين رفع وجزم نجملها في الآتي:

الوجه الأول:﴿ يَتَّقِي﴾ مجزومًا وعلامة جزمه السكون على الياء لغة من يقول (لم يرمي)، فإثبات حرف العلَّة في الجزم لغة لبعض العرب[135]،ومن ذلك قول الشاعر[136]:

أَلَمْ يَأْتِيكَ والأَنْبَاءُ تَنْمِي** بِمَا لاقَتْ لبُونُ بَنِي زِيَادِ

الشاهد: فيه:(يأتيك) حيث ثبت حرف العلة مع الجازم، وقد اكتفى الجازم بحذف الحركة المقدرة التي كان عليها الفعل قبل دخوله. وقيل: إن الياء المذكورة ليست لام الفعل التي تحذف للجازم؛ لأن هذه حذفت للجازم، أما الياء المذكورة فأتت من إشباع كسرة التاء لضرورة الشعر(يأتيك) مضارع مجزوم بحذف الضمة المقدرة، أو بحذف حرف العلة، والياء المذكورة للإشباع[137]، وكقول الشاعر[138]:

هَجَوْتَ زبَّات ثُمَّذَ جِئتَ مُعْتَذِراً** مِنْ هَجْوِ زبَّان لَمْ تَهْجُو ولَمْ تَدعِ

والشاهد: إثبات حرف العلة ،وهو الواو في (تهجو) مع وجود الجازم، فكأنه أراد لم (تهج) بحذف الواو للجزم، ثم أشبع ضمة الجيم فنشأت بعدها واو، ويجوز ـــ أيضًا ـــ أن يكون ممن يقول في الرفع هو (يهجو) فيضم الواو، ويجريها مجرى الصحيح، فإذا جزم سكنها فتكون علامة الجزم على هذا القول سكون الواو من (تهجو)[139]، ومن ذلك قول الآخر[140]:

إذَا العَجُوزُ غَضِبَتْ فَطلِّقِ**ولا تَرضَّاهَا ولا تَمَلَّقِ

الشاهد: في قوله:(ولا ترضاها) حيث أثبت الشاعر فيه الألف ـــ في موضع الجزم ـــ وقدر الجزم تشبيها بالياء، ومذهبُ سيبويه أنَّ الجزمَ بحذف الحركة المقدرة، وإنما تبعها حرفُ العلة في الحذف تَفْرِقةً بين المرفوع، والمجزوم. واعتُرض عليه بأنَّ الجازم يُبَيِّن أنه مجزوم، وعَدَمَه يبيَّن أنه غير مجزوم. وأجيب: بأنه في بعض الصور يُلْبِس فاطَّرَدَ الحَذْفُ، بيانُه أنك إذا قلت:(زُرْني أعطيك) بثبوت الياء احتمل أن يكون(أعطيك) جزاءً لزيارته، وأن يكونَ خبرا مستأنفاً، فإذا قلت)أُعْطك) بحذفها تعيَّن أن يكونَ جزاءً له، فقد وقَع اللَّبْسَ بثبوت حرف العلة وفُقِد بحَذْفِه، فيقال: حرفُ العلةُ يُحذف عند الجازم لا به، ومذهب ابن السَّراج أن الجازم أَثَرَّ في نفسِ الحرف فحذفه[141].

الوجه الثاني:﴿يَتَّقِي﴾ مجزومًا وعلامة جزمه حذف حرف العلة، والياء ظهرت لإشباع الكسرة؛ أي: أَنَّهُ أَشْبَعَ كَسْرَةَ الْقَافِ، فَنَشَأَتِ الْيَاءُ[142].

الوجه الثالث:﴿ يَتَّقِي﴾ أَنَّهُ قَدَّرَ الْحَرَكَةَ عَلَى الْيَاءِ، وَحَذَفَهَا بِالْجَزْمِ، وَجَعَلَ حَرْفَ الْعِلَّةِ كَالصَّحِيحِ فِي ذَلِكَ، وقال مكي بن أبي طالب القيسي :»وقد قيل أن من في هذه القراءة للشرط والضمة مقدرة في الياء من يتقي حذفت للجزم»[143].

الوجه الرابع:﴿ يَتَّقِي﴾ مرفوعًا ويجوز أن يكون ﴿ويَصْبِرْ﴾مرفوعًا على أن الراء سكنت لتوالي الحركات، أو على السكون للوقف فأجرى الوصل مجرى الوقف[144].أو موضع الرفع إلا أنه حذف الرفع طلباً للتخفيف كما يخفف في عضد وشمع[145].

الوجه الرابع:﴿يَتَّقِي﴾ مرفوعًا على توهم أنَّ ﴿مَنْ﴾اسم موصول وجزم ﴿ويَصْبِرْ﴾حملاً على توهم كونها شرطية جازمة لفعل الشرط.، وقال السيوطي:» والفارسي في قوله:﴿إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِي ويَصْبِرْ﴾ جزمًا على معنى تشبيه مدخول الفاء بجواب الشرط ومن الموصولة بالشرطية، وإذا وقع ذلك في القرآن عبرعنه بالعطف على المعنى لا التوهم، أدبًا».وقال القرطبي:» وقرأ ابن كثير:﴿إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِي﴾ بإثبات الياء، والقراءة بها جائزة على أن تجعل ﴿مَنْ﴾ بمعنى الذي، وتدخل ﴿يَتَّقِي﴾ في الصلة، فتثبت الياء لاغير، وترفع ﴿ويَصْبِرِ﴾ وقد يجوز أن تجزم ﴿ويَصْبِرِ﴾ على أن تجعل ﴿يَتَّقِي﴾ في موضع جزم و﴿مَنْ﴾ للشرط، وتثبت الياء، وتجعل علامة الجزم حذف الضمة التي كانت في الياء على الأصل»، وقال ابن هشام الانصاري:» وهو مذهب أبي علي الفارسي في قراءة قنبل:﴿إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِي ويَصْبِرْ﴾ بإثبات الياء في ﴿يَتَّقِي﴾ وجزم ﴿ويَصْبِرْ﴾ فزعم أن ﴿مَنْ﴾ موصولة فلهذا ثبتت ياء﴿ يَتَّقِي﴾ وأنها ضمنت معنى الشرط ولذلك دخلت الفاء في الخبر وإنما جزم ﴿ويَصْبِرِ﴾ على توهم معنى ﴿مَنْ﴾» [146].

وقال العكبري في تبيانه بعد أن ذكر ثَلَاثَةُ أَوْجُهفي قراءة قنبل ﴿إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِي﴾ بإثبات الياء في﴿ يَتَّقِي﴾ وَالثَّالِثُ: أَنَّهُ جَعَلَ ﴿مَنْ﴾ بِمَعْنَى (الَّذِي) فَالْفِعْلُ عَلَى هَذَا مَرْفُوعٌ ﴿ويَصْبِرِ﴾ـــــ بِالسُّكُونِ ـــــ فِيهِ وَجْهَانِ:

أَحَدُهُمَا:أَنَّهُ حَذَفَ الضَّمَّةَ لِئَلَّا تَتَوَالَى الْحَرَكَاتُ، وَنَوَى الْوَقْفَ عَلَيْهِ، وَأَجْرَى الْوَصْلَ مَجْرَى الْوَقْفِ.

وَالثَّانِي: هُوَ مَجْزُومٌ عَلَى الْمَعْنَى; لِأَنَّ ﴿مَنْ﴾ هُنَا وَإِنْ كَانَتْ بِمَعْنَى (الَّذِي)، وَلَكِنَّهَا بِمَعْنَى الشَّرْطِ لِمَا فِيهَا مِنَ الْعُمُومِ وَالْإِبْهَامِ وَمِنْ هُنَا دَخَلَتِ الْفَاءُ فِي خَبَرِهَا، وَنَظِيرُهُ ﴿فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ﴾ [147]فِي قِرَاءَةِ مَنْ جَزَمَ»[148].

النوع الثاني: العطف على التوهم في الفعل المرفوع:

ومن مظاهر ذلك عطف الفعل المرفوع على المجزوم: حيث ورد هذا المظهر في كلام العرب المنظوم: ومن شواهد ذلك، قول الشاعر[149]:

إن تَركبوا فرُكوبُ الخيلِ عادتُنا**أو تَنْزلونَ فإنّا مَعْشَرٌ نُزُل

الشاهد فيه: قوله:(أو تنزلون) بالرفع معطوف على معنى(إن تركبوا)فهو من عطف التوهم (أي: محمول على المعنى) عند الخليل وسيبويه، وكأنه قال: أتركبون فذلك عادتنا أو تنزلون في معظم الحرب فنحن معروفون بذلك،وهذا أصح في المعنى والنظم، قال سيبويه:» وسألت الخليل (رحمه الله) عن قول الأعشى ـــــ المتقدم:

إن تَركبوا فرُكوبُ الخيلِ عادتُنا** أو تَنْزلونَ فإنّا مَعْشَرٌ نُزُل

فقال الكلام هاهنا على قولك: يكون كذا ،أو يكون كذا ، لما كان موضعها لو قال فيه:

أتركبـون لم ينقـض المعنـى، صـار بمنزلـة قولـك:(ولا سـابقٍ شـيئاً)»[150]، كـما في قـول الشـاعر[151]:

بدا لي أني لست مدرك ما مضى** ولا سابق شيئاً إذا كان حائيا

الشـاهد فيـه: قولـه:(ولا سـابق) فإنـه مجـرور بالبـاء المقـدرة عطفـاً عـلى خـبر (ليـس) عـلى توهـم إثبـات (البـاء) فيـه، قـال ابـن هضـام الانصـاري:» وجعـل سـيبويه ذلـك مـن العطـف عـلى التوهـم قـال فكأنـه قـال: أتركبـون فذلـك عادتنـا أو تنزلـون فنحـن معروفـون بذلـك، ويقولون:(مـررت برجـل قائـم أبـواه لا قاعديـن) ويمتنـع (قائمـين لا قاعـد أبـواه) عـلى إعـمال الثـاني، وربـط الأول بالمعنـى، وعنـد يونـس بـن حبيـب، محمـول عـلى القطـع، والتقديـر عنـده: أو أنتـم نازلـون، فعطـف الجملـة الاسـمية عـلى جملـة الـشرط، وهـذا أسـهل في اللفـظ. وأمـا يونـس فقـال أرفعـه عـلى الابتـداء كأنـه قـال أو أنتـم نازلـون[152]. وقـال ابـن هشـام الانصـاري:» أراد يونـس:(أو أنتـم تنزلـون) فعطـف الجملـة الاسـمية عـلى جملـة الشرط»،قـال الأعلـم: في الشـاهد التقـدم: في رفـع (تنزلـون) حمـلاً عـلى معنـى (إن تركبـوا) لأن معنـاه ومعنى(أتركبون)متقاربوكأنـه قـال: أتركبـون فذلـك عادتنـا، أو تنزلـون في معظـم الحـرب فنحـن معروفـون بذلـك، هـذا مذهـب الخليـل وسـيبويه، وحملـه يونـس عـلى القطـع والتقديرعنـده: أو أنتـم تنزلـون وهـذا أسـهل في اللفـظ والأول اصـح في المعنـى والنظـم والخليـل ممـن يأخـذ بصحـة المعـاني ولا يبـالي باختـلال الألفـاظ»، وهـو مستحسـن؛ لأنـه يكـثر في اللسـان، قـال ابـن هشـام الأنصـاري:» وشرط جـوازه صحـة دخـول ذلـك العامـل المتوهـم وشرط حسـنه كـثرة دخولـه هنـاك»[153].

النوع الثالث: العطف على التوهم في الفعل المنصوب:

ومـن مظاهـر ذلـك عطـف الفعـل المنصـوب عـلى المرفـوع: ومـن الشـواهد القرآنيـة التـي وردت فيهـا عطـف المنصـوب عـلى المرفـوع: وهـو محمـول عـلى العطـف عـلى المعنـى (التوهـم).

1ـــ قوله تعالى:﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ﴾[154].

الشـاهد قوله:﴿فَيُدْهِنُونَ﴾،المشـهورُ في قـراءةِ الجمهـور ومصاحفِهم﴿فَيُدْهِنُونَ﴾،بثبـوتِ نـونِ الرفـع، وقـرئ: ﴿فَيُدْهِنُوا﴾،بـدون نـون[155].

أما قوله:﴿فَيُدْهِنُونَ﴾على إثبات النون،ففيه وجهان:

أحدُهـما: أنَّـه عطـفٌ عـلى:﴿ تُدْهِـنُ﴾ فيكـونُ داخـلاً في حَيِّزِ:﴿لَـوْ﴾[156]، قـال العكـبري:» إِنَّمَـا أَثْبَـتَ النُّـونَ؛ لِأَنَّـهُ عَطَفَـهُ عَلَى:﴿تُدْهِـنُ﴾، وَلَـمْ يَجْعَلْـهُ جَـوَابَ التَّمَنِّـي».

والثـاني: أنَّـه خـبرٌ مبتـدأ مضمـرٍ، أي: فهـم يُدْهِنـون، وقـال الزمخـشري: «فـإنْ قُلْـتَ: لِـم رُفِـعَ ﴿فَيُدْهِنُـونَ﴾ ولم يُنْصَـبْ بإضـمارِ(أَنْ) وهـو جـوابُ التمنـي؟ قلت:قـد عُـدِل بـه إلى طريـقٍ آخـر: وهـو أنْ جُعِـل خـبرَ مبتـدأ محـذوف، أي:(فهـم يُدْهِنـون)[157]، كقولـه تعالى:﴿فَمَـن يُؤْمِـن بِرَبِّـهِ فَـلَا يَخَـافُ بَخْسـاً﴾[158] عـلى معنـى: وَدُّوا لـو تُدْهِـنُ فهـم يُدْهنـون حينئـذٍ، أو وَدُّوا إدهانَـك فهـم الآن يُدْهِنـون لطَمَعِهـم في إدْهانِـك.

يـرى العكـبري بـأن «والفـاء في:﴿فَيُدْهِنُـونَ﴾ للعطـف، والتسـبب عـن جملـة:﴿ لَـوْ تُدْهِـنُ﴾ جوابـا لمعنـى التمنـي المدلـول عـلي بفعـل:﴿وَدُّوا﴾ بـل قصـد بيـان سـبب ودادتهـم ذلـك، فلذلـك لم ينصـب الفعـل بعـد الفـاء بإضـمار (أن) لأن فـاء المتسـبب كافيـة في إفـادة ذلـك، فالـكلام بتقديـر مبتـدأ

محذوف تقديره: فهم يدهنون. وسلك هذا الأسلوب ليكون الاسم المقدر مقدما على الخبر الفعلي فيفيد معنى الاختصاص، أي فالإدهان منهم لا منك، أي فاترك الإدهان لهم ولا تتخلق أنت به. وهذه طريقة في الاستعمال إذا أريد بالترتيبات[159]،أنه ليس تعليق جواب كقوله تعالى:﴿فَمَنْ يُؤْمِنْ بِرَبِّهِ فَلا يَخَافُ بَخْساً وَلا رَهَقاً﴾[160]أي فهو لا يخاف بخسا ولا رهقا. وأما قراءة ﴿فَيُدْهِنُوا﴾،بدون نون فهو محل الشاهد:فقال سيبويه: «وزعم هارونُ أنها في بعضِ المصاحفِ: ﴿ وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُوا﴾ وهم يرون أنه صح عطف المنصوب على المرفوع لتوهم وجود (أن) المصدرية في الكلام بدلاً من (لو) أي:(ودوا أن تدهن فيدهنوا)، فيكون العطف هنا على المعنى(التوهم). قوله:﴿فَيُدْهِنُوا﴾ وفي نصبه على ما وُجد في بعضِ المصاحفِ وجهان:

أحدهما: أنه نُصِبَ على جواب التمني المفهومِ مِنْ (وَدَّ)[161].قال أبو حيان: «أنه جواب ﴿وَدُّوا﴾ لتضمنه معنى (ليت)»،و﴿لَوْ﴾ حرف مصدري على رأي طائفة من علماء العربية أنَّ ﴿لَوْ﴾ يأتي حرفا مصدريا مثل:﴿أنْ﴾ فقد قال بذلك الفراء والفارسي والتبريزي وابن مالك فيكون التقدير: ودوا إدهانك[162].ومن هنا يتضح أن جملة ﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ﴾ بيان لمتعلق الطاعة المنهي عنها﴿ فَلا تُطِعِ الْمُكَذِّبِينَ﴾[163] ولذلك فصلت ولم تعطف.وفعل:﴿تُدْهِنُ﴾ مشتق من الإدهان وهو الملاينة والمصانعة، وحقيقة هذا الفعل أن يجعل لشيء دهنا إما لتليينه وإما لتلوينه، ومن هذين المعنيين تفرعت معاني الإدهان أي: ودوا منك أن تدهن لهم فيدهنوا لك، أي لو تواجههم بحسن المعاملة فيواجهونك بمثلها.

والثاني: أنه عطفٌ على التوهُّمِ، كأنه تَوَهَّم أَنْ نَطَقَ بـ(أن)، أي:(ودوا أن تدهن فيدهنوا)، فَنَصَبَ الفعلَ على هذا التوهُّم، وهذا إنما يجيءُ على القولِ بمصدرية (لو)[164].

وقال الخازمي:» إما أن يكون لما كان معنى:﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُا﴾ معنى (ودوا أن تدهن)، بحمل المعطوف على المعنى، كما أن قوله هو أحسن الفتيان وأجمله، محمول على المعنى، لأن أحسن الفتيان وأحسن فتى واحد في المعنى»[165].

2ـــ قوله تعالى:﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَا هَامَانُ ابْنِ لِي صَرْحًا لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ* أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى وَإِنِّي لَأَظُنُّهُ كَاذِبًا﴾[166]

الشاهد قوله:﴿فَأَطَّلِعَ﴾ العامَّةُ[167]عَطْفاً على ﴿أَبْلُغُ﴾ فهو داخِلٌ في حَيِّزِ الترجِّي[168].قال للبقاعي:» أمّا قراءة الرفع تعني التراخي والقطع الزمني بين البناء والاطلاع»[169].وذكر القرطبي رأي النحاس في قراءة الرفع فقال:» ومعنى الرفع:﴿لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ﴾ ثملعلي أَطَّلِع إِلَى إِلَهِ مُوسَى بعد ذلك. إلا أنَّ ثم أشد تراخيًا من الفاء»[170]وقرأ حفص عن عاصم والأعرج ﴿فَأَطَّلِعَ﴾ بالنصب بالفاء التمني[171]، وفي قراءة حفص والآخرين بالنصب فيه ثلاثةُ أوجهٍ:

الوجه الأول: أنه جوابُ الأمرِ في قوله:﴿ابْنِ لِي﴾ فنُصِبَ بأَنْ مضمرةً بعد الفاءِ في جوابِه على قاعدة البصريين[172]، كقولِ الشاعر[173]:

يَا نَاقُ سِيرِي عَنْقاً فَسِيحاً ** إِلَى سُلِيمَانَ فَنَسْتَرِيحَا

وهذا أَوْفَقُ لمذهب البصريين[174].

الوجه الثاني:أن يَنْتَصِبَ على جوابِ الترجِّي في ﴿لعلَّ﴾،و﴿فَأَطَّلِعَ﴾منصوب في جوابِ الترجِّي تشبيها له بالتمني علي قول الفراء والكوفيين وتبعهم الرمخشري وابن مالك[175]، وهو مذهبٌ كوفي استشهد أصحابُه بهذه القراءةِ وبقراءة عاصم﴿ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنفَعَهُ﴾[176] بنصب﴿ فَتَنفَعَهُ﴾ جواباً لِقوله: ﴿لَعَلَّهُ﴾. وإلى هذا نحا الزمخشري بالقول على انه: «تشبيهاً للترجِّي بالتمني» حتى إن بعض النحاة، يزعم أن ﴿لَعَلَّ﴾ قد تتضمن معنى «ليت» فتأخذ حكمها[177]،وحمل على هذا الوجه، قوله تعالى:﴿فَأَطَّلِعَ إِلَىٰ إِلَٰهِ مُوسَىٰ﴾[178]، فزعم أن نصب المضارع المقترن بالفاء بسبب تضمن ﴿لَعَلَّ﴾ معنى ليت؛ لأن قبل ذلك ﴿لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَأَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ﴾[179]. وذكر الزركشي في قوله تعالى:﴿فَأَطَّلِعَ﴾ على قراءة النصب انه عطف معنى ﴿ لَعَلِّي أَبْلُغُ﴾ وهو: لعلي إن ابلغ؛ فلأنَّ خبر﴿ لَعَلَّ﴾ يقترن بأن كثيرًا، وذكر القرطبي رأي النحاس في قراءة النصب،فقال:»معنى النصب متى بلغت الاسباب اطلعت»[180]،وكذلك ذهب ابن جزي بقوله:»﴿فَأَطَّلِعَ﴾ وبالنصب بإضمار(أنْ) في جواب﴿لَعَلَّ﴾ لأنَّ الترجي غير واجب، فهو كالتمني في انتصاب جوابهِ»[181]. وقال ابن عطية وابن جُبارة الهُذلي:»على جواب التمني»، والنصب على إضمار (أنْ) لبعد المرجو عن الوقوع[182].

قال البقاعي ذاكراً قراءة النصب جواباً للتمني:»ولما ذكر هذا السبب، ذكر المسبب عنه فقال:» ﴿فَأَطَّلِعَ﴾ أي: فلعله يتسبب عن ذلك ويتعقبه اني اتكلف الطلوع ﴿إِلَىٰ إِلَٰهِ مُوسَىٰ﴾ فيكون عطفا على ﴿أَبْلُغُ﴾ ونصبه حفص عن عاصم على الجواب تنبيها على أن ما أبرزه الخبيث في عداد الممكن إنما هو تمني محال غير ممكن في العادة». فالقراءة على نصب ﴿أَبْلُغُ﴾ إذ تعني ارتباط السبب بالنتيجة الفورية والاطلاع على اله موسى[183].

والبصريُّون يأبَوْن ذلك، ويُخَرِّجُون القراءتَيْنِ على ما تقدّمَ،وذهب ابن هشام الانصاري: الى عدم تخريج هذه القراءة على كلام الفراء؛ لأنَّ ما في هذا الباب قليل[184].

الوجه الثالث: أنه منصوبٌعَطْفاً على التوهُّم؛ لأنَّ خبر﴿ لعلَّ﴾ كثيراً جاء مَقْروناً بـ(أنْ) كثيراً في النظمِ وقليلاً في النثر. فمَنْ نَصَبَ تَوَهَّم أنَّ الفعلَ المرفوعَ الواقعَ خبراً منصوبٌ بـ(أنْ). وقال السيوطي:» أن النصب فيه من العطف على التوهم لأن خبر لعل كثر في لسان العرب دخول أن عليه[185]، ولكن أبا حيان حمل القراءة علىتوهُّمِ أن يكون خبر لعلَّ﴾وهو الاكثر فيه مقترن بـ(أنْ) فعطف علىتوهُّمِ كون الفعلَ المرفوعَ منصوبٌ بـ(أنْ) ، ويرى أبو حيان ـــ أيضاً ـــ : أن العطف علىتوهُّمِ مثير وان كان غير قياسي، ولكن وقع شيء منه وأمكن تخريجه عليه خرج[186].

3ـــ قال تعالى:﴿فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِنْ عِنْدِهِ فَيُصْبِحُوا عَلَى مَا أَسَرُّوا فِي أَنْفُسِهِمْ نَادِمِينَ*وَيَقُولُ الَّذِينَ آمَنُوا أَهَؤُلَاءِ الَّذِينَ أَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ﴾[187]

الشاهد قوله:﴿وَيَقُولُ﴾: يُقْرَأُ بِالرَّفْعِ مِنْ غَيْرِ وَاوِ الْعَطْفِ، وَهُوَ مُسْتَأْنَفٌ[188]،وَيُقْرَأُ بِالْوَاوِ كَذَلِكَ، وَيُقْرَأُ بِالْوَاوِ وَالنَّصْبِ[189] ـــ وهو محل الشاهد ـــوَفِي النَّصْبِ أَرْبَعَةُ أَوْجُهٍ :

الْوَجْهُ الأول: أَنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى يَأْتِيَ حَمْلًا عَلَى الْمَعْنَى؛ لِأَنَّ مَعْنَى (عَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ، وَعَسَى أَنْ يَأْتِيَ اللَّهُ وَاحِدٌ). وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَعْطُوفًا عَلَى لَفْظِ ﴿أَنْ يَأْتِيَ﴾؛ لِأَنَّ أَنْ يَأْتِيَ خَبَرُ عَسَى

وَالْمَعْطُوفُ عَلَيْهِ فِي حُكْمِهِ، فَيَفْتَقِرُ إِلَى ضَمِيرٍ يَرْجِعُ إِلَى اسْمِ عَسَى، وَلَا ضَمِيرَ فِي قَوْلِهِ:﴿وَيَقُولُ الَّذِينَ آمَنُوا﴾، فَيَصِيرُ كَقَوْلِكَ: عَسَى اللَّهُ أَنْ يَقُولَ الَّذِينَ آمَنُوا[190]،وذكر أبوعلي الفارسي في توجيه قراءة أبي عمرو ومن نصب ﴿وَيَقُولُ﴾ قائلاً: أن يكون عطفا على أن يأتي حملا على المعنى دون اللفظ لأن معنى:﴿فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ﴾ و(عسى أن يأتي الله) واحد، والتقدير: عسى أن يأتي الله بالفتح، وأن يقول الذين آمنوا، ويكون ذلك كقوله تعالى:﴿لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ ﴾[191]على قراءة من جزم ﴿وأكن﴾،وقد تقدم توجيهها.

وقد وجهها أبو حيان وغيره بأنها عطف على التوهم وهو في ذلك يقول:» فوجهت على أنّ هذا القول لم يكن إلا عند الفتح ، وأنه محمول على المعنى ، فهو معطوف على ﴿أَنْ يَأْتِيَ﴾، إذ معنى:﴿ فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ﴾معنى (فعسى أن يأتي الله)، وهذا الذي يسميه النحويون العطف على التوهم خبث يكون الكلام في قالب فيقدره في قالب آخر، إذ لا يصح أن يعطف على لفظ ﴿أَنْ يَأْتِيَ﴾؛لأنه لا يصلح أن يقال:(فعسى الله أن يقول المؤمنون)، إذ ليس فيالمعطوفضمير اسم الله، ولا شيء منه»[192].

وَالْوَجْهُ الثَّانِي: أَنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى لَفْظِ ﴿ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ ﴾ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي جُعِلَ فِيهِ بَدَلًا مِن اسم الله عزَّ وجلَّ كما في قوله تعالى:﴿وَمَا أَنْسَانِيهُ إِلَّا الشَّيْطَانُ أَنْ أَذْكُرَهُ﴾[193] ثم عطف ويقول على أن يأتي فيكون التقدير:(عسى أن يأتي، وأن يقول الذين آمنوا) فَيَكُونُ دَاخِلًا فِي اسْمِ عَسَى، وَاسْتَغْنَى عَنْ خَبَرِهَا بِمَا تَضَمَّنَهُ اسْمُهَا مِنَ الْحَدَثِ.

وَالْوَجْهُ الثَّالِثُ: أَنْ يَعْطِفَ عَلَى لَفْظِ ﴿يَأْتِيَ﴾ وَهُوَ خَبَرٌ، وَيُقَدَّرُ مَعَ الْمَعْطُوفِ ضَمِيرٌ مَحْذُوفٌ تَقْدِيرُهُ: وَيَقُولُ الَّذِينَ آمَنُوا بِهِ[194]،أي: بالله. فهذا الضمير يصح به الربط ، أو هو معطوف على ﴿أَنْ يَأْتِيَ﴾ على أن يكون ﴿ أَنْ يَأْتِيَ﴾ بدلاً من اسم الله لا خبراً[195]. وقال النحاس:» لو قلت:(عسى أن يقوم زيد ويأتي عمرو) كان جيدا، ولو كانت الآية:﴿ فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ ﴾ كان النصب حسنًا»[196]،وجوازه على أنه يحمل على هذا المعنى مثل قول الشاعر[197]:

عَلَفْتُها تِبْناً وماءً بارداً** حَتَّى شَتَتْ هَمَّالَةً عَيْنَاهَا

وَالْوَجْهُ الرَّابِعُ: أَنْ يَكُونَ مَعْطُوفًا عَلَى الْفَتْحِ تَقْدِيرُهُ: (فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ، وَبِأَنْ يَقُولَ الَّذِينَ آمَنُوا).وذكر النحاس هذا الوجه قائلاً:»وهو أن يكون معطوفا على الفتح ؛لأن معناه بأن يفتح فأضمر (أن) قبل ﴿وَيَقُولُ﴾»[198] فيكون نصبه من باب ما نحن فيه على حد قولهم[199]:

لَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وتقرَّ عَيْنِي** أَحَبُّ إلى مِنْ لُبْس الشُّفُوفِ

والظاهرالْوَجْهُ الأول: أَنَّهُ مَعْطُوفٌ حَمْلًا عَلَى الْمَعْنَى هو أرجح هذه الوجوه، وثمة مواضع كثيرة لهذه الظاهرة (ظاهرة العطف على التوهم)في كلام العرب المنثور والمنظوم، بل وفي آي الذكر الحكيم،آمل من الباحثين والدارسين الغوص فيها بعُمقٍ، واستخراج اللآلئ والدُّرر، والنفائس الكامنة منها .

الخاتمة:

وفي نهاية الرحلة بعد هذه السياحة الممتعة حول هذه الظاهرة خلص البحث لإبراز أهم النتائج المتعلقة بالدراسة وهي على النحو الآتي:

1. اعتبار (العطف على التوهم) مقيساً في بعض صوره،وبخاصة في حالتي (النصب والجر) وألا يجعل من قبيل التحمل النحوي، بل من قبيل التوسع اللغوي.
2. اعتبار أنّ لكل وجه من وجوه الإعراب معنىً، وبعض الأساليب اللغوية لا يتضح معناها الدقيق إلا بإعراب (العطف على التوهم).
3. يرى البحث أنه لا مانع من استخدام مصطلي (العطف على التوهم)،و(العطف على المعنى) فهما يشبهان في ذلك قول النحويين (الصفة والنعت) فلا ضير في ذلك .
4. العطف على التوهم إنما يجري على سنن العربية وفطرتها، ولا صلة له بالخطأ أو الوهم أو الغفلة.
5. العطف على التوهم هو أحد مظاهر الحمل على المعنى أو ما يسمَّى ببناء اللغة على التوهم.

التوصيات:

سبق أن ذكرت في مقدمة هذا البحث أنَّ هذه الدراسة لم تكن شاملة لظاهرة العطف على التوهم في الافعال) في كلام العرب المنثور والمنظوم، بل وفي آي الذكر الحكيم، إذ هي ورقة بحثية محكومة بصفحات محددة ولذا اكتفيت فقط بإيراد نماذج لهذه الظاهرة الفاشية في كلام العرب المنثور والمنظوم والقرآن الكريم وأوكد هنا في خاتمة البحث ـــ أنَّ هذه الدراسة لم تؤصد الباب أمام الدارسينوالباحثين في تناولها، فهناك شواهد عديدة لهذه الظاهرة تناولها العلماء بالدرس والتحليل، والتفسير، غاصوا فيها بعُمقٍ، واستخرجوا منها اللآلئ والدُّرروالنفائس وهي مبعثرة في كتب التراث العربي وفي القرآن الكريم، فمن المفيد جداً أن يواصل باحث آخر في دراسة (ظاهرة العطف على التوهم)بأسلوب مغاير وبأدوات بحثية أخرى.

المصادر والمراجع:

(1) سورة البقرة، الآية:(265).

(2) معجم مقاييس اللغة: لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا. تحقيق/عبد السلام محمد هارون. اتحاد الكتاب العرب، من دون طبعة، 1422هـ ـــ 2002م، مادة (وهم).

(3) كتاب العين: لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي. تحقيق الدكتور/مهدي المخزومي، والدكتور/إبراهيم السامرائي. دار ومكتبة الهلال. بدون طبعة، وبدون تاريخ.

(4) لسان العرب: لمحمد بن مكرم بن منظور. دار صادر، بيروت ، الطبعة الأولى، مادة (وهم).

(5) ترتيب صلاح المنطق: للشيخ محمد بكائي. مجمع البحوث الإسلامية، إيران ،الطبعة الأولى، 1412هـ مادة (أوهم).

(6) الحديث: في نوادر الأصول في أحاديث الرسول(صلى الله عليه وسلم): لمحمد بن علي بن الحسن بن بشر، أبي عبد الله الحكيم الترمذي، تحقيق/عبد الرحمن حمزة. دار الجيل ـــ بيروت، 1992م/ 185.

(7) ( )النهاية في غريب الحديث والأثر: لأبي السعادات المبارك بن محمد الجزري. تحقيق/طاهر أحمد الزاوى، ومحمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، 1399هـ ـــــ1979م،5/225.

(8) لسان العرب مادة (وهم) 12/643.

(9) البيت: لزهير بن أبي سلمى في ديوانه/103

(10) لسان العرب مادة (وهم) 12/643

(11) الحديث: في وشعب الإيمان: لأحمد بن الحسين بن علي، أبي بكر البيهقي. تحقيق الدكتور/عبد العلي عبد الحميد حامد. مكتبة الرشد، الطبعة الأولى 1423هـ ـــ 2003م،/176.

(12) العين والأثر في عقائد أهل الأثر: لعبد الباقي بن عبد الباقي بن عبد القادر بن عبد الباقي بن إبراهيم (المواهب الحنبلي) تحقيق/عصام رواسي قلعجي. دار المأمون للتراث ـــ دمشق، الطبعة الأولى1987م/25.

(13) سورة الشورى، الآية: (11).

(14) لسان العرب مادة (وهم).

(15) البيت: لعدي بن زيد، وهو في: الأغاني 2/104، وأسرار البلاغة 3/41.

(16) الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة: لزكريا بن محمد بن زكريا الأنصاري أبو يحيى. تحقيق/ مازن المبارك. دار الفكر المعاصر، بيروت، الطبعة الأولى،1411هـ/68.

(17) أسرار العربية: لعبد الرحمن بن أبي الوفاء محمد عبد الله بن أبي سعد أبي البركات الأنباري. تحقيق الدكتور/ فخر صالح قباوة، دار الجيل ،بيروت، الطبعة الأولى، 1995م/ 78 ـ 79.

(18) حاشية الصبان1/351.

(19) دور شواهد الشعر الجاهلي في التقعيد النحوي: رسالة دكتوراه: إعداد/ عرفة محمد عبد المقصود. دار العلوم، القاهرة، 1995م /440.

(20) التوهم عند النحاة: لعبد الله أحمد جاد الكريم، مكتبة الآداب، القاهرة، الطبعة الأولى، 1422هـ ـ 2001م، /124

(21) البحر المحيط/275والخصائص1/13،وظاهرة المطابقة النحوية في ضوء القرآن الكريم /76.

(22) معجم المصطلحات النحوية والصرفية: لمحمد اللبدي . مؤسسة الرسالة ،بيروت الطبعة الأولى، 1985م/246

(23) معاني القرآن للفراء:لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء. تحقيق/ أحمد يوسف نجاتي (وآخرون) دار المصرية، مصر1/321.

(24) شرح كتاب سيبويه : للرماني. دار الفكر المعاصر ـ بيروت، بدون طبعة، وبدون تاريخ /431.

(25) الكليات: لأبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكوفي. /1602

(26) المسائل النحوية والصرفية في شرح أبي العلاء المعري على ديوان ابن أبي دمنة: رسالة ماجستير، إعداد/ هاني محمد عبد الرازق القزاز ـ (جامعة الأزهر)/1.

(27) التوهم عند النحاة/30

(28) المزهر في علوم اللغة وآدابها: لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي . تحقيق: فؤاد علي منصور. دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة الأولى 1998م/ 226

(29) المحتسب1/215.

(30) المصدر نفسه2/211.

(31) الحمل على المعنى: رسالة ماجستير إعداد/محمد أشرف مبروك. دار العلوم ـ القاهرة1989م/6.

(32) الخصائص: لابن جني. تحقيق/ علي النجار. دار الشؤون الثقافية ـ بغداد، 1990م 1/237.

(33) العلامة الإعرابية في الجملة العربية بين القديم والحديث: الدكتور/محمد حماسة؟/ 49.

(34) خزانة الأدب 1/141 وشرح الرضي على الكافية 3/57.

(35) نحو القلوب الصغير: لعبد الكريم القشيري: تقديم وتحقيق الدكتور/أحمد علم الدين الجندي. الدار العربية للكتاب ـ تونس،1976م/205

(36) فقه اللغة وأسرار العربية /1242.

(37) أارتشاف الضرب 2/106والبحر المحيط 4/515و وخزانة الأدب1/120

(38) البيت: لزهير بن أبي سلمى، وهو في ديوانه /287

(39) خزانة الأدب1/120

(40) التوهم عند النحاة /45

(41) إعراب القرآن للنحاس4/436، 437

(42) ارتشاف الضرب من لسان العرب: لأبي حيان الأندلسي. تحقيق: مصطفى أحمد 1987م2/106

(43) شرح ابن عقيل1/308.

(44) النحويون والقرآن الكريم: لخليل الحسون . مكتبة الرسالة ـ عمان الطبعة الأولى 1423هـ /191

(45) التوهم أو القياس الخاطئ في الدرس اللغوي عند العرب قديماً وحديثاً : /139 ـ 140

(46) النحو الوافي: للأستاذ/ عباس حسن، دار المعارف ــ القاهرة/ الطبعة الثامنة 3/659، 1/609، 610

(47) مزاعم بناء اللغة على التوهم: لبهجة الأثري. مجلة المجمع العلمي العربي، مجلد (15)/719، 745

(48) الإنصاف في مسائل الخلاف1/191، والدر المصون2/556

(49) النحو الوافي3/610، 632

(50) البرهان للزركشي4/111 ــ 112ومزاعم بناء اللغة على التوهم/719.

(51) ( )الإنصاف في مسائل الخلاف1/281 ــ 252،396 ، 2/396

(52) لتأويل النحوي في القرآن الكريم 2/88والبحر المحيط2/290.

(53) ( )الكتاب1/83، 418، والخصائص3/273، وارتشاف الضرب2/106، ومعاني القرآن2/347 ، 348

(54) إعراب القرآن: المنسوب للزجاج2/616، 620، 736، 740.

(55) الخصائص 2/411 ، 435، والمفصل في علم اللغة: للزمخشري. تعليق: محمد عزالدين السعيدي، بيروت1940م /306

(56) الإنصاف في مسائل الخلاف1/194، 2/777 .

(57) شرح المفصل3/78 ، 79،وشرح التسهيل2/47،والبحر المحيط 8/78 ، 71 ، 2/491 ومغني اللبيب2/170 ــ 178.

(58) البرهان في علوم القرآن1/111 ، 112 و 4/113 ، 113

(59) التأويل النحوي في القرآن الكريم: لعبد الفتاح الحموز. مكتبة الرشد ــ الرياض، 1404هـ ــ 1984م 2/1215.

(60) ظاهرة التوهم في الدراسات النحوية والمصرفية: مجلة كلية اللغة العربية /81 ــ 98و

(61) التوهم عند النحاة/256

(62) ( )التأويل النحوي في القرآن2/903

(63) ( )همع الهوامع2/141، ومعاني القرآن للفراء1/136،137

(64) إعراب القرآن2/636، 628، 630 640

(65) مغني اللبيب2/170 ــ 178

(66) البرهان في علوم القرآن 4/112 ــ 113

(67) المسائل النحوية والصرفية في شرح أبي العلاء المعري على ديوان ابن أبي حصينة/1.

(68) تحقيق معنى بناء اللغة على التوهم: للأستاذ/ محمد شوقي أمين . بحث منشور بمجلة مجمع اللغة العربية ــ بدمشق /36

(69) ينظر: مادة (وهم) في: العين، ولسان العرب.

(70) الكتاب2/155.

(71) مغني اللبيب2/174

(72) ( )الإتقان في علوم القرآن2/282

(73) المدارس النحوية: للدكتور/ شوقي ضي . دار المعارف/161

(74) الخصائص2/276.

(75) اللهجات العربية في التراث العربي: للدكتور/ محمد علم الدين الجندي. الدار العربية للكتاب ـ ليبيا،1983م2/547 ـــ 548

(76) التأويل النحوي في القرآن الكريم2/ 903 .

(77) البحر المحيط 3/494، و 4/95 و 7/465.

(78) التوهم عند النحاة /256.

(79) ينظر: همع الهوامع2/141، والصاحبي في فقه اللغة/41 ـ 46،والخصائص1/215

(80) من الآية: 195 من سورة الشعراء

(81) الصاحبي في فقه اللغة/401

(82) ينظر: الخصائص1/215، وأسباب تعدد التحليل النحوي/8، والمزهر في علوم اللغة وأنواعها1/254.

(83) الإتقان في علوم القرآن2/582

(84) ينظر: المحتسب1/268، والتوهم عند النحاة/89 ـــ 102

(85) ينظر: مغني اللبيب2/170، والتوهم عند النحاة/89 ـــ 102.

(86) البيت: لعمرو بن معد يكرب وليس في ديوانه، وهو في: شرح المفصل 7/56 ، شرح الكافية 2/267 بالخزانة 9/100

(87) المفصل في صنعة الإعراب 1/227، وشرح الرضي على الكافية4/121،وخزانة الأدب ولب لباب لسان العرب9/104.

(88) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب9/104.

(89) البحر المحيط8/275، والأمالي الشجرية1/428.

(90) سورة المنافقون الآية: (10)

(91) السبعة في القراءات لابن مجاهد/637

(92) التبيان في إعراب القرآن 2/ 1255

(93) الإتقان1/581،والكشاف3/336، والبحر المحيط 8/275، ومغني اللبيب2/594، والتأويل النحوي في القرآن2/901.

(94) البيت: لزهير بن أبي سلمى، وهو في ديوانه /287.

(95) ينظر: الكتاب1/452، والبحر المحيط8/275، ومعاني القرآن للفراء3/160،والامالي الشجرية1/428.

(96) مشكل إعراب القرآن2/737.

(97) المصدر نفسه1/391

(98) تفسير القرطبي 18/131.

(99) البيت: لعمرو بن معد يكرب وليس في ديوانه، وهو في: شرح المفصل 7/56 ، شرح الكافية 2/267 بالخزانة 9/100

(100) المفصل في صنعة الإعراب/227؟
(101) شرح الرضي على الكافية4/121
(102) البيت: لزهير بن أبي سلمى في ديوانه / 287
(103) المفصل في صنعة الإعراب/227،والتبيان في إعراب القرآن 2/ 1255
(104) البيت: لم ينسب الى فائل، وهو في: لسان العرب (أي) 14/56،و تهذيب اللغة(أي)15/469.
(105) البحر المحيط8/275، والأمالي الشجرية1/428.
(106) البيت: لزهير بن أبي سلمى في ديوانه/45.
(107) مغني اللبيب1/680، والبحر المحيط3/168
(108) البيت: لم ينسب الى فائل، وهو في: لسان العرب (أي) 14/56،و تهذيب اللغة(أي)15/469.
(109) لسان العرب (أي) 14/56.
(110) ينظر: لسان العرب (أي) 14/56.
(111) ينظر: الكشاف3/336، ومغني اللبيب2/594، وهمع الهوامع2/142، والتأويل النحوي في القرآن2/901.
(112) البحر المحيط8/206.
(113) سورة الأعراف، الآية:(186).
(114) البحر المحيط8/206.
(115) ينظر: المحرر الوجيز7/290، والبحر المحيط8/206، وروح المعاني28/118, والدر المصون14/6.
(116) البيت: لزهير بن أبي سلمى في ديوانه / 287
(117) ينظر: البرهان في علوم القرآن4/112، والدر المصون 14/7
(118) البيت: لزهير بن أبي سلمى في ديوانه / 287
(119) الدر المصون14/7
(120) البيت: لامرئ القيس في ديوانه/2
(121) الدر المصون14/7، وأضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن6/19.
(122) ألفية ابن مالك في النحو ولصرف/42.
(123) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن6/19.
(124) ألفية ابن مالك في النحو ولصرف/40.
(125) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن6/19.
(126) ألفية ابن مالك في النحو ولصرف/40.
(127) التحرير والتنوير28/227.
(128) سورة النحل، الآية:(1)
(129) التحرير والتنوير28/227.
(130) البيت: لأبي دؤاد الإيادي، وهو في ديوانه /350، والخصائص1/ 176، 2/ 341، وسر صناعة الإعراب2/701.

(131) ينظر: الخصائص2/241، والحجة لابن خالويه/346.

(132) ينظر: معاني القرآن للفراء1/88، وتأويل مشكل القرآن/41،ومغني اللبيب2/550، والأمالي الشجرية1/280.

(133) سورة يوسف، الآية: (90).

(134) ينظر: معنى اللبيب2/550، وهمع الهوامع 2/42، والخصائص2/50، ومشكل إعراب القرآن1/392

(135) ينظر: البحر المحيط 5/342، وتفسير اللباب لابن عادل11/197

(136) البيت: لقيس بن زهير، وهو في: الأغاني17/131،وخزانة الأدب8/359، 361،362، والدرر1/162،والكتاب3/316.

(137) ضياء السالك إلى أوضح المسالك1/88

(138) البيت: بلا نسبة وهو في: الإنصاف1/24،وخزانة الأدب8/359،وسر صناعة الإعراب2/630،وشرح التصريح1/87.

(139) سر صناعة الإعراب2/631

(140) البيت: لرؤبة بن العجاج، وهو في: همع الهوامع1/204،وشرح المفصل10/106،وشرح المفصل1/104.

(141) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك1/352،وتفسير اللباب لابن عادل11/197،والدر المصون9/69

(142) ينظر: التبيان في إعراب القرآن2/744، وتفسير اللباب لابن عادل 11/197، وضياء السالك إلى أوضح المسالك1/88

(143) ينظر: التبيان في إعراب القرآن2/744،ومشكل إعراب القرآن1/392

(144) ينظر: التأويل النحوي في القرآن2/901،والتبيان للعكبري2/744، ومشكل إعراب القرآن1/434، والمحتسب 2/11.

(145) ينظر: ضياء السالك إلى أوضح المسالك1/89، ومغني اللبيب/621، وتفسير الرازى 18/505

(146) ينظر: همع الهوامع3/221،ومشكل إعراب القرآن1/392،وتفسير القرطبي9/259، ومغني اللبيب/621.

(147) سورة المنافقون الآية: (10)

(148) التبيان في إعراب القرآن2/744

(149) البيت: لأعشى في ديوانه/149، وهو في: الكتاب لسيبويه3/51، والجمل في النحو/215، وخزانة الأدب8/553.

(150) ينظر: كتاب لسيبويه3/51، والجمل في النحو/215، وخزانة الأدب8/553.

(151) البيت: لزهير بن أبي سلمى في ديوانه/287.

(152) ينظر: مغني اللبيب/909، وشرح الرضي على الكافية4/74، وكتاب سيبويه3/51، وخزانة

الأدب8/553.

(153) ينظر: مغني اللبيب/909، وخزانة الأدب8/554، والأشباه والنظائر3/ 209 ـــ210، ومغني اللبيب2/165

(154) سورة القلم، الآية:(9).

(155) ينظر: التبيان في إعراب القرآن2/1234،والدر المصون14/52، والبحر المحيط8/304، والموسوعة القرآنية6/336.

(156) التحرير والتنوير29/66

(157) ينظر: التبيان في إعراب القرآن2/1234، والكشاف4/592، والدر المصون14/52.

(158) سورة الجن، الآية: (13)

(159) ينظر: الكشاف4/592، والدر المصون 1/52، والتحرير والتنوير29/66

(160) سورة الجن، الآية: (13)

(161) ينظر: التحرير والتنوير29/66،والبحر المحيط8/304،وحاشية الدسوقي2/125،وهمع الهوامع2/41.

(162) ينظر: الدر المصون14/52 والبحر المحيط 8/304، والتحرير والتنوير29/66.

(163) سورة القلم، الآية:(8).

(164) ينظر: البحر المحيط8/304، والخصائص2/555،والدر المصون14/52.

(165) إعراب القرآن للخازامى/208.

(166) سورة غافر، الآيتان: (36، 37).

(167) بالرفعِ. الحجة في القراءات السبع/265، والتبيان في إعراب القرآن2/1220

(168) التبيان في إعراب القرآن2/1220.

(169) نظم الدرر في تناسب الآيات والسور للبقاعي/63.

(170) الجامع لأحكام القرآن15/281.

(171) ينظر: الحجة في القراءات السبع/265، والمحرر الوجيز4/127، واتحاف فضلاء البشر/379.

(172) البحر المحيط7/444، والتبيان في إعراب القرآن2/1220

(173) البيت:لأبي النجم، الفضل بن قدامة العجلي، وهو في: التصريح2/239، والمقتضب2/14، وشرح المفصل 7/ 26،

(174) الدر المصون 12/349.

(175) معان القرآن للفراء3/9، والأمالي الشجرية2/411، والكشاف3/428، والسبغة لابن مجاهد/57، وإتحاف فضلاء البشر2 /437، والبحر المحيط7/45، والتبيان في إعراب القرآن2/122، ومغني اللبيب 2/ 553.

(176) سورة عبس، الآيتان) 3 ،4)

(177) ( )ينظر: الدر المصون 12/350،والكشاف4/702، وانوار التنزيل2/341، والتبيان في إعراب القرآن2/1220

(178) ينظر: شرح ابن عقيل1/ 289، وحاشية الصبان1/ 284.
(179) ينظر: شرح التصريح1/244،وشرح ابن عقيل1/ 289، وحاشية الصبان1/ 284.
(180) ينظر: البرهان في علوم القرآن4/112، والجامع لأحكام القرآن15/281.
(181) ينظر: التبيان في إعراب القرآن2/1220.
(182) ينظر: المحرر الوجيز4/127، ونظم الدرر17/68-69.
(183) اتحاف فضلاء البشر/379،ونظم الدرر17/69.
(184) ينظر: التبيان في إعراب القرآن2/122، والبحر المحيط7/45،ومغني اللبيب2/553، وشرح التصريح1/244
(185) همع الهوامع2/309
(186) ينظر: البحر المحيط7/45 ، 7/444
(187) سورة المائدة، الآيتان: (52، 53).
(188) ينظر: معاني القرآن للفراء1/313،والتبيان في إعراب القرآن1/444
(189) ينظر: النشر في القراءات العشر2/154،والبحر المحيط3/509،ومعاني القرآن للفراء1/313.
(190) ينظر: معاني القرآن للفراء1/313،والتبيان في إعراب القرآن1/444.
(191) سورة المنافقون ، الآية، (10).
(192) النهر الماد بجوانب البحر المحيط3/509
(193) سورة الكهف، الآية،(63).
(194) ينظر: التبيان في إعراب القرآن2/444،وإعراب القرآن النحاس3/26، والفصول المفيدة في الواو المزيدة /231
(195) ينظر: النهر الماد بجوانب البحر المحيط3/509 التبيان في إعراب القرآن1/444،وإعراب القرآن النحاس3/27
(196) إعراب القرآن النحاس3/26
(197) البيت: لم ينسب إلى قائل، وهو في: شرح ابن عقيل2/207، والمقتضب4/223،والخصائص2/431، وأمالي ابن الشجري2/321، والإنصاف /613، وشرح المفصل2/8.
(198) ينظر: إعراب القرآن النحاس3/27،والفصول المفيدة في الواو المزيدة /231
(199) البيت: لميسون بنت بَحدَل، وهو في:الكتاب3/45، والمقتضب2/27،وخزانة الأدب8/503،وسر صناعة الإعراب1/273، وشرح قطر الندى/65، وشرح المفصل7/25،والصاحبي في فقه اللغة/112، شرحالتصريح2/244.

المصادر والمراجع:

(1) إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربع عشرة: للبنَّاء أحمد بن محمد الدمياطي، تحقيق/ الشيخ أنس مهرة. دار الكتب العلمية،بيروت، 1422هـ ـــ 2001م.

(2) الإتقان في علوم القرآن:تأليفعبد الرحمن بن أبي بكرجلال الدين السيوطي، المحقق/ محمد أبو الفضل إبراهيم. الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1394ه ـــ 1974م.

(3) ارتشاف الضرب من لسان العرب: لأبي حيان الأندلسي. تحقيق/ مصطفى أحمد،1987م.

(4) أسباب التعدد في التحليل النحوي لمحمود حسن الجاسم، جامعة حلب، كلية الآداب ، قسم اللغة العربية.

(5) أَسرار البلاغة: لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق/محمد رشيد رضا. دار المنار ـــ القاهرة، الطبعة الرَّابعة، بدون تاريخ.

(6) أسرار العربية: لعبد الرحمن بن أبي الوفاء محمد عبد الله بن أبي سعد أبي البركات الأنباري. تحقيق الدكتور/ فخر صالح قباوة، دار الجيل ، بيروت، الطبعة الأولى،1995م.

(7) الأشباه والنظائر: لأبي الفضل عبد الرحمن بن الكمال أبي بكر جلال الدين السيوطي، تحقيق/ أحمد محمد شاكر، وعبد السلام محمد هارون، دار المعارف ـــ مصر، الطبعة الثالثة .

(8) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن: تأليف محمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر الجكني الشنقيطي،دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع بيروت ـ لبنان، 1415هـ ـــ 1995م.

(9) إعراب القرآن: لأبي جعفر أحمد بن محمّد بن إسماعيل النّحّاس. تحقيق/زهير غازي زاهد، مطبعة العاني،من منشورات ديوان الأوقاف بالعراق.، بغداد،1397هـ ـــ 1977م.

(10) إعراب القرآن: لإبراهيم بن السري الزجاج. تحقيق/ إبراهيم الأبياري. طبع الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، بالقاهرة، 1963م.

(11) إعراب القرآن: تأليف:أبي الحسن سالم بن الحسن بن إبراهيم الخازمي. شيرا بدون طبعة، بدون تاريخ.

(12) الأغاني: لأبي الفرج الأصبهاني علي بن الحسين بن محمد القرشي. دار الثقافة ـــ بيروت، 1955م.

(13) ألفية ابن مالك في النحو والصرف: لمحمد عبد الله بن مالك الأندلسي. دار الفكر، دمشق ـــ سوريا، الطبعة الأولى،1997م.

(14) أمالي ابن الشجرى(الأمالي الشجرية): لهبة الله بن على بن الشجرى (542هـ). تحقيق ودراسة الدّكتور/ محمود محمد الطناحي. مكتبة الخانجي الطبعة الأولى،1992م.

(15) الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين: الأنباري . كمال الدين عبد الرحمن ابن محمد (ت577هـ) تحقيق/محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة. بدون طبعة، بدون تاريخ.

(16) أنوارالتنزيل وأسرار التأويل المعروف بتفسير البيضاوي، ناصر الدين ابي سعيد البيضاوي (ت1305هـ)، تحقيق/ عبد القادر عرفان، دار الفكر ـــ بيروت ، 1416هـ ـــ 1996م.

(17) البحر المحيط: تأليف محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي. شارك في التحقيق/ الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، ود/زكريا عبد المجيد النوقي،ود/ أحمد النجولي.دار الكتب العلمية،لبنان ـــ بيروت،الطبعة الأولى،1422هـ ـــ 2001م

(18) البرهان في علوم القرآن بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي.تحقيق/ محمد أبي الفضل إبراهيم.دارإحياء الكتب العربية ـــ القاهرة١٩٥٨م.

(19) التأويل النحوي في القرآن الكريم: لعبد الفتاح الحموز. مكتبة الرشد ـــ الرياض، 1404هـ ـ 1984م.

(20) التبيان في إعراب القرآن: تأليف أبي البقاء عبد الله الحسين بن عبد الله العكبري،دار الفكر بيروت، 1421هـ

(21) التحرير والتنوير:المسمى(تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد) تأليفمحمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي،الدار التونسية للنشر ـــ تونس.

(22) تحقيق معنى بناء اللغة على التوهم: للأستاذ/ محمد شوقي أمين. بحث منشور بمجلة مجمع اللغة العربية ـــ بدمشق.

(23) ترتيب صلاح المنطق: للشيخ محمد بكائي. مجمع البحوث الإسلامية، إيران، الطبعة الأولى، 1412هـ.

(24) تفسير الفخر الرازي: المسمَّى (مفاتيح الغيب) تأليف الإمام العالم العلامة والحبر البحر الفهامة فخر الدين محمد بن عمر التميمي الرازي الشافعي. دار الكتب العلمية ـــ بيروت،الطبعة الأولى، 1421هـ

(25) تفسير القرطبي: المسمَّى (الجامع لأحكام القرآن) تأليفأبي عبد الله محمّد بن أحمد الأنصاري القرطبي.دار الكتب العربي،القاهرة،1387هـ

(26) تفسير اللباب في علوم الكتاب: لابن عادل الحنبلي. تحقيق/ الشيخ عادل أحمد عبدالموجود و(آخرين).دار الكتب العلمية- بيروت ـــ لبنان الطبعة الأولى، 1419هـ

(27) تهذيب اللغة: تأليف أبي منصور محمّد بن أحمد الأزهري. إشراف/ محمّد عوض رجب. دار إحياء التراث العربي ـــ لبنان، الطبعة الأولى، 1421هـ ـــ 2001م.

(28) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: لبدر الدين الحسن بن قاسم بن عبدالله بنعلي المرادي، تحقيق/عبدالرحمن علي سليمان ا لمكتبة العربية ـ حلب، الطبعة الأولى ،١٩٧٦م.

(29) التوهم أو القياس الخاطئ في الدرس اللغوي عند العرب قديماً وحديثاً: بحث لمحمد عبدو فلفل. مجلة مجمع اللغة العربية الأردني ـ العدد (59) السنة ـــ200 م,

(30) التوهم عند النحاة: لعبد الله أحمد جاد الكريم، مكتبة الآداب، القاهرة، الطبعة الأولى، 1422هـ

(31) الجمل في النحو: للخليل بن أحمد الفراهيدي. تحقيق/ فخر الدين قباوة. الطبعة الخامسة، 1416هـ.

(32) حاشية الدسوقي على متن مغني اللبيب: مصطفى الدسوقي (شمس الدين الشيخ محمد) الملقب بعرفة، مطبعة حسين بك حسني، دار الطباعة العامرة، بدون طبعة، وتاريخ.
(33) حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالكٍ ومعه شرح الشواهد للعيني، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاه.
(34) الحجّة في القراءات السّبع: لابن خالويه. تحقيق وشرح الدّكتور/عبد العال سالم مكرّم، مؤسسة الرّسالة ،بيروت، الطبعة السادسة،1417هـ.
(35) الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة: لزكريا بن محمد بن زكريا الأنصاري أبي يحيى. تحقيق/ مازن المبارك. دار الفكر المعاصر، بيروت، الطبعة الأولى،1411هـ .
(36) ديوان أبي دؤاد الإيادي:نشره جوستاف جرونيام،ضمن كتاب (دراسات في الأدب العربي) بيروت، 1959م.
(37) ديوان أبي النجم العجلي،صنعه وشرحه علاء الدين آغا،النادي الأدبي بالرياض،1404هـ.
(38) ديوان الأعشى الكبير (ميمون بن قيس)،شرح وتعليق:الدكتور /محمد حسين, المطبعة النموذجية ــ القاهرة، بدون تاريخ.
(39) ديوان امرئ القيس الكندي.تحقيق/محمد أبي الفضل إبراهيم، الطبعة الثالثة،دار المعارف، مصر،1969م.
(40) ديوان زهير بن أبي سلمى: شرحه وضبط نصوصه وقدم له: الدكتور/عمر فاروق الطباع،شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم للطباعة والنشر والتوزيع ،بيروت ــ لبنان.
(41) ديوان عدي بن زيد. جمعه وحققه/محمد عبد الجبار المعيب الدكتور دار الجمهورية، بغداد، 1965م.
(42) الحمل على المعنى: رسالة ماجستير إعداد/محمد أشرف مبروك. دار العلوم ــ القاهرة1989م.
(43) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب:تأليف عبد القادر بن عمر البغدادي.تحقيق/ محمد نبيل طريفي،واميل بديع اليعقوب،دار الكتب العلمية، بيروت،الطبعة الأولى، 1998م.
(44) دراسات لأسلوب القران الكريم: محمد عبد الخالق عضيمة،مطبعة السعادة، الطبعة الأولى، 1392هـ.
(45) الخصائص: لابن جني. تحقيق/ علي النجار. دار الشؤون الثقافية ـــ بغداد،1990م.
(46) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: تأليف أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي، تحقيق الدكتور/ أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، 1406هـ.
(47) الدّرر اللوامع على همع الهوامع: لأحمد بن الأمين الشنقيطي. تحقيق الدّكتور/عبد العال سالم مكرّم، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية،1414هـ.
(48) دور شواهد الشعر الجاهلي في التقعيد النحوي: رسالة دكتوراه: إعداد/ عرفة محمد عبد المقصود. دار العلوم، القاهرة، 1995م.
(49) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني: تأليف محمود الألوسي أبي الفضل،دار إحياء.

(50) السّبعة في القراءات: لابن مجاهد، تحقيق الدّكتور/شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثالثة، 1988م.
(51) سرّ صناعة الإعراب: لابن جنّي. تحقيق الدّكتور/حسن هنداوي . دار القلم ـــ دمشق ،1405هـ.
(52) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: تأليفابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري، تحقيق/ محمد محيي الدين عبد الحميد.دار التراث ـــ القاهرة، 1400هـ.
(53) شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهرى. تحقيق/محمد باسل عيون السود.دار الكتب العلمية، بيروت ـــ لبنان، الطبعة الثانية، 2008م.
(54) شرح التسهيل:لجمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني الاندلسي. تحقيق/محمد عبد القادر عطا،وطارق فتحي السيد،دار الكتب العلمية،بيروت ، الطبعة الأولى،، 1422هـ.
(55) شرح الرضي على الكافية:تأليف الشيخ رضي الدين الاسترآباذي النحوي ،1398هـ.
(56) شعب الإيمان: لأحمد بن الحسين بن علي، أبي بكر البيهقي. تحقيق الدكتور/عبد العلي عبد الحميد حامد. مكتبة الرشد، الطبعة الأولى، 1423هـ ـــ 2003م.
(57) شرح قطر الندى وبل الصدى: لابن هشام الأنصاري،أبي محمد عبد الله جمال الدين بن هشام)تحقيق/محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، مصر، الطبعة الأولى، 1383هـ
(58) شرح كتاب سيبويه : للرماني. دار الفكر المعاصر ـ بيروت، بدون طبعة، وبدون تاريخ.
(59) شرح المفصل:لابن يعيش، عالم الكتب،بيروت،مكتبة المتنبي، بدون طبعة، وبدون تاريخ.
(60) (الصاحبي في فقه اللغة العربية وسنن العرب في كلامها لابن فارس. تحقيق/السيد أحمد صقر، عيسى البابي الحلبى وشركاه ـــ القاهرة،2003م.
(61) ضياء السالك إلى أوضح المسالك: محمد عبد العزيز النجار،الطبعة الأولى، 1389هـ.
(62) ظاهرة التوهم في الدراسات النحوية والمصرفية: مجلة كلية اللغة العربية. للأستاذ الدكتور/ السيد رزق الطويل. مجلة كلية اللغة العربية، جامعة القرى، العدد الأول،1981م.
(63) ظاهرة المطابقة النحوية في ضوء الاستعمالي القرآني: رسالة دكتوراه/ طه عوض الله الجندي. دار العلوم ـــ القاهرة،1980م.
(64) العلامة الإعرابية في الجملة العربية بين القديم والحديث: الدكتور/محمد حماسة، دار الفكر.
(65) العين والأثر في عقائد أهل الأثر: لعبد الباقي بن عبد الباقي بن عبد القادر بن عبد الباقي بن إبراهيم (المواهب الحنبلي) تحقيق / عصام رواسي قلعجي. دار المأمون للتراث ـــ دمشق، الطبعة الأولى ،1987م.
(66) الفصول المفيدة في الواو المزيدة، للعلائي الدمشقي، تحقيق: د/حسن موسى الشاعر، دار البشير،عمان، الطبعة الأولى، 1990م.
(67) (فقه اللغة وأسرار العربية لأبىمنصور الثعالبى. تحقيق/ محمد إبراهيم سليم. مكتبة القرآن بالقاهرة بدون تاريخ.

(68) الكتاب:لسيبويه: تأليف أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (180هـ) تحقيق وشرح/ عبد السلام محمّد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة ، الطبعة الخامسة،1430هـ ـــ 2009م.

(69) الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: تأليف أبي القاسم جاد الله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي.مصطفالحلبي ـــالقاهرة،١٩٦٦م.

(70) كتاب العين: لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي. تحقيق الدكتور/ مهدي المخزومي، والدكتور/ إبراهيم السامرائي. دار ومكتبة الهلال، بدون طبعة، وتاريخ.

(71) الكليات: لأبي البقاء الكفوي. تحقيق/ عدنان درويش، محمد المصري، مؤسسة الرسالة، الثانية1413هـ

(72) لسان العرب: لمحمد بن مكرم بن منظور. دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، بدون طبعة ، وتاريخ.

(73) اللهجات العربية في التراث العربي: للدكتور/ محمد علم الدين الجندي. الدار العربية للكتاب ـ ليبيا، 1983م.

(74) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: تأليف أبي الفتح عثمان بن جنى، وزارة الأوقاف ـــ المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، 1420هـ ـــ 1999م.

(75) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: تأليف أبي محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي. تحقيق/عبد السلام عبد الشافي محمد.دار الكتب العلمية ـــ لبنان، الطبعة الأولى،1413هـ ـــ 1993م.

(76) المدارس النحوية: للدكتور/ شوقي ضي. دار المعارف، مصر، 1968م.

(77) مزاعم بناء اللغة على التوهم: لبهجة الأثري. مجلة المجمع العلمي العربي، مجلد (15).

(78) المفصل في علم اللغة: للزمخشري. تعليق: محمد عزالدين السعيدي، بيروت1940م.

(79) المزهر في علوم اللغة وآدابها: لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي. تحقيق/ فؤاد علي منصور. دار الكتب العلمية ـــ بيروت ، الطبعة الأولى، 1998م.

(80) المسائل النحوية والصرفية في شرح أبي العلاء المعري على ديوان ابن أبي دمنة: رسالة ماجستير، إعداد/ هاني محمد عبد الرازق القزاز، (جامعة الأزهر).

(81) مشكل إعراب القرآن: لمكي بن أبي طالب القيس، أبي محمد. تحقيق الدكتور/صالح العنامن. مؤسسة الرسالة ـــ بيروت، الطبعة الثانية،1405هـ

(82) معاني القرآن: لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء. تحقيق/ أحمد يوسف نجاتي (وآخرين) دار المصرية، مصر.

(83) معجم مقاييس اللغة: لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا. تحقيق/عبد السلام محمدهارون. اتحاد الكتاب العرب، 1422هـ

(84) معجم المصطلحات النحوية والصرفية: لمحمد اللبدي. مؤسسة الرسالة، بيروت الطبعة الأولى، 1985م.

(85)مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: تأليف جمال الدين أبي محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري. تحقيق: د/مازن المبارك،ومحمد علي حمدالله. دار الفكر ــ بيروت، الطبعة السادسة، 1985م.
(86)المفصل في صنعة الإعراب, للزمخشري، دار ومكتبة الهلال، بيروت، الطبعة الأولى ، 1993م.
(87)المقتضب: المبرد أبي العباس محمد بن يزيد، تحقيق/عبدالخالق عضيمة .القاهرة.
(88)الموسوعة القرآنية: تأليف إبراهيم الإبيارى. مؤسسة سجل العرب ، 1405هـ.
(89)نحو القلوب الصغير: لعبد الكريم القشيري: تقديم وتحقيق الدكتور/أحمد علم الدين الجندي. الدار العربية للكتاب ـــ تونس، 1976م.
(90)النحويون والقرآن الكريم: لخليل الحسون. مكتبة الرسالة ـ عمان الطبعة الأولى،1423هـ.
(91)النحو الوافي: للأستاذ/ عباس حسن. دار المعارف ـ القاهرة/ الطبعة الثامنة.
(92)النّشر في القراءات العشر: لابن الجزري تحقيق الدّكتور/محمّد سالم محيسن،مكتبة القاهرة.
(93)نظم الدرر في تناسب الآيات والسور: تأليف برهان الدين أبي الحسن أبي عمرو البقاعي. تحقيق/عبد الرازق غالب المهدي. دار الكتب العلميَّة،بيروت،الطبعة الثانية، 1415هـ.
(94)النهر الماد من البحر المحيط، لأبي حيان محمد بن يوسف الاندلسي، تقديم وضبط ديوان وهديان الضناوي، مؤسسة الكتب الثقافية ، دار الجنان، الطبعة الأولى، 1987م.
(95)النهاية في غريب الحديث والأثر: لأبي السعادات المبارك بن محمد الجزري. تحقيق/طاهر أحمد الزاوى، ومحمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، 1399هـ ـــ1979م.
(96)نوادر الأصول في أحاديث الرسول(ﷺ): لمحمد بن علي بن الحسن بن بشر، أبي عبد الله الحكيم الترمذي، تحقيق/عبد الرحمن حمزة. دار الجيل ـــ بيروت، 1992م.
(97)همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للسّيوطي، تحقيق الدّكتور/عبد العال سالم مكرّم، مؤسسة الرّسالة، بيروت، الطبعة الثانية،1407هـ.